

کشمیر

۱۹۴۷-۱۹۵۶

مختارات سے

من فطبت یحییٰ الوزراء نہری

کشی

۱۹۴۷-۱۹۵۶

مختار است

من قطب رئیس الوزراء نهی

إكراه وعدوان

ان هذا المجلس الموقر ليعلم أنه على أثر زوال حكم التاج البريطانى من الهند ، فى الخامس عشر من شهر أغسطس من هذا العام ، بقيت كشمير بعض الوقت دون أن تنضم الى أحد الجانبين ، وعلى الرغم مما كان للقرار الذى توشك أن تتخذه تلك الولاية فى ذلك الوقت من أهمية بالغة فى حياتنا فاننا لم نحاول الضغط عليها يوما كي ندفعها الى الانضمام الى الهند ، لاننا كنا نقدر حرج موقفها فى تلك الآونة ، فضلا عن أننا لم نكن نسعى الى اندماج يأتى عن طريق الطبقات الحاكمة وحدها ، بل كنا نبغى وحدة مردها ارادة الشعب نفسه ثم علمنا بعد ذلك أن كشمير تتعرض لضغط شديد من الخارج ، من جانب السلطات الباكستانية ، اذ أوقفت شحن المواد الضرورية لحياة السكان ، مثل الحبوب والملح والسكر والبتروول . وهكذا حاولت الباكستان خنق كشمير اقتصاديا وارغامها على الانضمام اليها وفى سبتمبر ترامى الينا أن رجال القبائل ، فى مقاطعة الحدود الشمالية الغربية ، يحشدون حشدا ويسيطرون على حدود كشمير . ثم ما لبثت الحوادث أن اتخذت فى أوائل أكتوبر وجهة تنذر بالخطر ، فدخلت بعض العصابات المسلحة مقاطعة جامو من الجهات القريبة فى بنغال الغربية وأوغلت فى التنكيل بأهلها ، فأحرقت القرى والمدن وأعدمت عددا كبيرا من سكانها . وكان رجال تلك العصابات مدربين تدريباً كاملاً ، يستخدمون الاسلحة الحديثة ، ويعملون تحت امرة ضباط مهرة

وفى ٢٤ أكتوبر وصل الى علمنا أن عصابات كبيرة مسلحة ، يتألف بعضها من رجال القبائل المقيمين على الحدود ، وبعضها من الجنود الذين سبق لهم العمل فى الجيوش النظامية ، قد تدفقوا على مظفر آباد فى طريقهم الى سرينجار ، مخترقين الاراضى الباكستانية ، وهم

من بيان ألقاه رئيس الوزراء نهرو فى الجمعية التأسيسية (التشريعية) الهندية بنيودلهى فى ٢٥ نوفمبر ١٩٤٧

مجهزون بمدافع برن وأرشاشات ومدافع الميدان وقاذفات اللهب ،
وتصحبهم أعداد كبيرة من عربات النقل . ولم تلبث هذه العصابات
أن انحدرت الى الوادى ، تسلب كل ماتقع عليه أيديها ، وتحرق كل
ما يصادفها في طريقها ، وان كانت قوات كشمير قد استطاعت تحت
أمره قائدتها الباسل ان تصد زحفهم يومين كاملين بالقرب من أورى ،
مستبسلة في جهادها ، غير عابئة بما تعرضت له من أخطار

وهكذا وضع لنا اننا لانستطيع ان نسكت على ما يتهدد كشمير
من الخراب على يد غزاة قساة غير مسئولين ، والا كان ذلك استسلاما
منا لسياسة البطش والتعصب في أسوأ مظاهرها مع ما قد يجر
اليه ذلك من عواقب وخيمة في الهند نفسها . على أن تدخلنا لم
يكن في تلك اللحظة أمرا هينا بل كان محفوفا بكثير من الاخطار ،
منطويا على كثير من المجازفات . ورغم ذلك فقد استقر رأينا على
أن نواجه هذا الخطر ، وأن نتدخل بعد أن أصبح كل سبيل غير ذلك
يجر الى هلاك كشمير ويجلب على الهند كثيرا من الاخطار

أما حوادث (الحملة العسكرية التي أعقبت ذلك) فأمرها معلوم ،
فهى تشهد بحسن تنظيمنا وقدرة جيوشنا وطيارينا . وكذلك كان
سلوك السكان المدنيين ، فعلى الرغم من أنهم كانوا عزلا من السلاح
فقد سلكوا ، والعدو على أبوابهم ، سلوكا ينم عن شجاعة واقدام
ولا ينقصنى في هذا المضمار الا أن أعبر عن ايمانى بأن كل خطوة
اتخذتها حكومة الهند بصدد كشمير كانت تركز على الصراحة وتنفر
من المكر والخداع ، حتى لأستطيع أن أدافع عنها وأنا مطمئن أمام
العالم أجمع . بل لقد كنا في كل ما فعلناه في هذه المسألة اثر
تزمنا مما ينبغى ، أثلا تقدم ونحن في غمرة الحوادث على عمل يتجافى
مع الحكمة والرشاد . كذلك ظل سلوك جيوشنا مرضيا جديرا بما
لنا من تقاليد

على أننى لا أستطيع أن ادعى مثل ذلك بالنسبة الى مسلك حكومة
الباكستان فلدينا كثير من الأدلة ، كلها تنطق بأن العدوان على
كشمير ، سواء في مقاطعة جامو أو في كشمير نفسها ، كان نتيجة
ترتيبات منظمة من عمل كبار المسئولين في حكومة الباكستان . فهم
الذين ساعدوا على جمع رجال القبائل ، وعلى حشد الجنود المسرحين
من الجيش ، وامداد هؤلاء وهؤلاء بالأسلحة وأجهزة الحرب ، وهم
الذين زودوهم بعربات النقل والبتروول ، وهيئوا لهم الضباط الذين
يشرفون عليهم . بل هم لا يزالون يفعلون ذلك حتى هذه اللحظة ،

بل ويعلنونه على الملأ ، وما اظننى فى حاجة بعد ذلك الى التدليل على أن اختراق جموع هائلة من الرجال فى حشود مسلحة لاراضى الباكستان كان لايمكن أن يتم دون أن تباركهم السلطات المسئولة فى الباكستان وتتغاضى عن عملهم، ان لم تكن قد عاونتهم بالفعل معاونة ايجابية

وفى الحق انه لامفر من الوصول الى هذه النتيجة الحتمية ، وهى ان الاعتداءات التى وقعت على كشمير قد نظمتها ورتبتها السلطات الباكستانية نفسها فى دقة وتفصيل بقصد الاستيلاء على تلك الولاية منوة ثم اعلان انضمامها الى الباكستان بعد ذلك . وما من شك فى أن هذه الخطة تنطوى على عدوان واضح ، لا على كشمير وحدها ، بل وعلى الاتحاد الهندى كله . وحسب المرء أن يرجع الى أقوال من يتحدثون باسم الرابطة الاسلامية وباسم حكومة الباكستان بصفة شبه رسمية كى يتبين سياسة الحكومة الباكستانية نفسها فى هذا الصدد . ولو أننا سمحنا لهذه الخطة بأن تنتصر لكان عملنا منطويا على خيانة لاهل كشمير وتقصير فى واجبنا نحو الهند

وقد اقترحت حكومة الباكستان أن تنسحب قواتنا من كشمير فى نفس الوقت الذى تنسحب فيه تلك العصابات ، وهو اقتراح ان دل على شيء فى ذاته فانما يدل على أن تلك العصابات انما ذهبت الى كشمير بايعاز من حكومة الباكستان . هذا الى اننا لايمكننا ان نتعامل مع جماعات غير مسئولة اباحت لنفسها ان تعمل فى اهل كشمير قتلا وتعديبا واستباحة اموالهم وحرمااتهم . فهم ليسوا دولة يمكن ان نتعامل معها ، رغم أن دولة تقف من ورائهم وتسند ظهورهم . اننا لم نذهب الى كشمير الا لكى نحمى اهلها ، وايستئمانا مايدعو الى بقاء قواتنا فيها الا ريثما نؤدى هذا الواجب ، فاننا لانستطيع أن نتخلى عن اهل كشمير الا بعد أن يزول الخطر الجاثم فوق صدورهم . فاذا كانت حكومة الباكستان مخلصه فى نياتها حقا فما عليها الا أن تحول دون انتهاك هؤلاء الغزاة حرمة كشمير ، فتعجل بعودة السلام والامن الى ربوعها

ان مسألة كشمير قد استحالت الى أحد شيئين : فاما أن يكون العنف والقوة السافرة العامل الذى يقرر مصيرها ، واما أن تكون ارادة اهلها هى الفيصل فى ذلك . لقد حاول الغزاة ، تشجيعهم على ذلك حكومة الباكستان ، ان يكرهوا اهل كشمير على الانضمام الى الباكستان بحد السيف متجاهلين رغبات الكثرة العظمى من اهل تلك الولاية

أناة الهند وصبرها

سبق لي في مناسبات عدة أن وضعت أمام البلاد ، الحقائق المتصلة بكشمير منذ أن أرسلنا قواتنا إليها في ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٤٧ فنجحت في انقاذ وادي كشمير ومدينة سرينجار من العدوان وردت الاعداء الى أوري ، على طريق وادي جهيلوم

ومنذ ذلك التاريخ والقتال محتدم في جبهة طويلة تكاد تشمل خط الحدود الذي يفصل كشمير عن الباكستان بأجمعه ، فقد دخلت جموع كبيرة من رجال مسلحين ، أعدوا أعدادا كاملا ، وجهزوا بأسلحة حديثة ، الى كشمير من نقط عديدة ، وما زالت حشود أكبر منهم تتجمع على الحدود من الجانب الباكستاني

وهكذا تحولت اقاليم الحدود الباكستانية الى قاعدة للعمليات الحربية لخدمة هؤلاء الغزاة . ففي ظل هذه القاعدة تخرج جماعات منهم فتنفذ الى اراضي كشمير حيث تأتي من أعمال النهب والسلب والتخريب ما طاب لها في تلك الاراضي الكشميرية ، وارضى كشمير ان هي الا اراض هندية

ولحكومة الهند عذرها لو أنها ، دفاعا عن سلامة اراضيها ، هاجمت تلك القواعد وقضت بذلك على مصادر التموين التي يعتمد عليها هؤلاء الغزاة في امداداتهم . ولكنها مع ذلك تجنبت هذا الاجراء في حذر ودقة حتى لا يتسع ميدان العمليات ، وأملا في ان تكف حكومة الباكستان يدها من مساعدة هؤلاء المغيرين

لقد رجونا حكومة الباكستان ، والحفنا في الرجاء خلال الشهرين الاخيرين ، طالبين اليها ان تمنع استخدام اراضيها قاعدة الاعتداء على الهند . ومع ذلك فهي لم تكتف بعدم الاستجابة الى شيء من هذا الرجاء ، بل أضحت من الحقائق الثابتة ان هؤلاء المغيرين ، وكثيرون منهم من المواطنين الباكستانيين أنفسهم ، يظفرون بشتى أنواع المساعدات من حكومة الباكستان . فهم في حل من المرور عبر اراضيها ،

من حديث لرئيس الوزراء نهرود في مؤتمر صحفي عقد في نيودلهي في ٢ يناير سنة ١٩٤٨

بالسيارات تارة وبالسكك الحديدية تارة أخرى ، وهم يتزودون منها بحاجتهم من البترول والغذاء ، بل ويسمح لهم بالإقامة فيها . وأسلحتهم فوق ذلك هي من غير شك أسلحة الجيش الباكستاني نفسه . وليس أدل على ذلك من أن جنودنا قد أسروا بالفعل بعض أفراد القوات الباكستانية خلال العمليات التي جرت في كشمير وهكذا نجد أن حكومة الباكستان لم تقنع بالألا تتخذ خطوة إيجابية لمنع الغزو ، بل رفضت حتى أن تطلب إلى الغزاة أن يكفوا عن عدوانهم

أما حكومة الهند فهي لاتستطيع أن تصبر على استخدام أراضي دولة صديقة مجاورة كقاعدة لغزو الأراضي الهندية . ومع ذلك فإنها ، طمعا في تجنب أى عمل خطير في هذه الناحية ، اللهم إلا إذا دفعت إليه دفعا بحكم الظروف ، قد قررت إحالة الموضوع إلى مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة

فقد تقدمت الهند قبل ذلك ، في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٧ ، بـرجاء رسمي مكتوب إلى رئيس وزراء الباكستان ، أشارت فيه إلى أعمال العدوان التي تقوم الباكستان بها ، وإلى مختلف المعاونات التي تقدمها إلى المغيرين ، وناشدت حكومة الباكستان أن تطالب رعاياها بالكف عن الاشتراك في الاغارة على ولاية جامو وكشمير ، وأن تحرم على المغيرين : « ١ » المرور في أراضي الباكستان أو استخدامها قاعدة للأعمال العسكرية ضد ولاية كشمير « ٢ » ، التزود بالمؤن والمواد العسكرية من الباكستان « ٣ » الحصول على أية مساعدات أخرى من شأنها أن تطيل أجل القتال القائم

وأكدت الحكومة الهندية مرة أخرى ، في رسالتها ، رغبتها الخاصة في أن تعيش مع الباكستان على أسس من الصداقة والمودة ، وأبدت أملها في أن يقبل رجاؤها ، فورا وفي غير تحفظ . ولكنها أوضحت إلى جانب ذلك أنه في حالة عدم الاستجابة إلى رجاؤها فإنها تكون مضطرة ، مع مراعاة حقوقها والتزاماتها بوصفها عضوا في هيئة الأمم المتحدة ، إلى اتخاذ ما تراه من الإجراءات الكفيلة بحماية مصالحها الخاصة ومصالح كشمير ، حكومة وشعبا

فلما لم يصلنا رد على هذا الرجاء ، رغم مذكرتين أرسلناهما إلى حكومة الباكستان لنذكرها به ، تقدم مندوب الحكومة الهندية في الأمم المتحدة بطلب رسمي طلب فيه إحالة الموضوع على مجلس الأمن . وفي ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٧ أبرقت نسخة من طلب التحويل إلى حكومة الباكستان

وقد شرح طلب الاحالة حقائق الموضوع ، وخلص منها الى انها حقائق لا يمكن ان توصل الا الى النتائج الآتية :

ا - ان المغيرين يسمح لهم بالمرور في اراضي الباكستان
ب - انهم في حل من استخدام اراضي الباكستان كقاعدة لعمالهم العدوانية

ج - ان من بين هؤلاء المغيرين مواطنين باكستانيين
د - ان هؤلاء المغيرين يتزودون من الباكستان بكثير من اسلحتهم ووسائل نقلهم وحاجاتهم العسكرية (بما في ذلك البترول)
هـ - وان ضباطا باكستانيين يقومون بتدريب المغيرين ويتولون توجيههم ، فضلا عن المعاونات الاخرى المختلفة التي يقدمونها اليهم

نعم ، فلم يكن هناك مصدر سوى الباكستان يمكن لهؤلاء المغيرين ان يحصلوا منه على هذه الكميات الكبيرة من السلاح والمعدات الحربية الحديثة ، او يتولى تدريبهم وتوجيههم . لذلك تقدمت حكومة الهند ، في طلبها الى مجلس الامن ، برجاء مطالبة حكومة الباكستان بتنفيذ ماياتي :

١ - منع رجال الحكومة الباكستانية ، عسكريين ومدنيين ، من الاشتراك ، او المعاونة ، في غزو اراضي كشمير
٢ - مطالبة سائر المواطنين الباكستانيين بالكف عن الاشتراك في القتال الدائر في ولاية كشمير

٣ - ان تحرم على المغيرين : « ا » المرور في اراضي الباكستان او استخدامها قاعدة للاعمال العسكرية ضد ولاية كشمير « ب » التزود بالموثون والامدادات العسكرية وغيرها من الباكستان « ج » الحصول على أية مساعدات اخرى من شأنها ان تطيل أجل القتال القائم

وهكذا اقتضت الهند في طلبها الى مجلس الامن على هذه الطلبات وحدها ، لانها آمنت بأن أول مايجب عمله هو وقف القتال الدائر ، وهو أمر لايتحقق الا اذا انسحب المغيرون من اراضي كشمير . وخليق بنا ان نذكر في هذا الصدد ان القتال جرى كله في اراضي الاتحاد الهندي ، وان من حق حكومة الهند ، وهو حق لاينازعها فيه منازع ، ان تطرد المغيرين من اراضيها . ولذلك فالي أن تتطهر أرض كشمير ممن أغاروا عليها ، فلا سبيل الى بحث أية مسألة أخرى

وان حكومة الهند لتشعر بالاسف الشديد على قيام هذه الازمة ، وهي أزمة لم تكن من عملها ، بل فرضت عليها فرضا بما اقترفته القوات

المفيرة عليها من الخارج ، فانتهكت حرمة أراضيها ، وارتكبت سلسلة من أعمال الوحشية ضد أهل كشمير ، وأعملت في قراها وفي كثير من مدنها نهبا وتخريبا . بل ان حكومة الهند ، تحذوها الرغبة في تجنب كل ما من شأنه أن يزيد الموقف تعقيدا ، قد أظهرت فوق ذلك أقصى ما يمكن اظهاره من الاناة والصبر ، وتقدمت بالرجاء ، يتلوه الرجاء ، الى حكومة الباكستان لوقف هذه الحالة المحزنة . ولكن رجاءها ذهب في كل مرة أدراج الرياح ، حتى وجدت نفسها مضطرة الى احالة هذه النقطة بذاتها الى مجلس الامن ، مع احتفاظها بطبيعة الحال بحريتها في أن تتخذ من الاجراءات ما قد يتطلبه الموقف دفاعا عن نفسها وذودا عن مصالحها

ان مشكلة كشمير مشكلة فريدة لها طابعها الخاص . فلو أننا شجعنا أسلوب العدوان على أراضي دولة صديقة على يد عدو يتسم بالهمجية ، وخضعنا لهذا الاسلوب ، فلا ضمان بعد ذلك لمستقبل الهند أو مستقبل الباكستان على السواء . لذلك كان حتما علينا أن نضع حدا لهذا الاسلوب ، بل أننا سنقاومه بكل ما أوتينا من قوة وعزم ، اذ لا مناص من تحرير ولاية كشمير تحريرا كاملا

وحتى اذا نظرنا الى الموقف من زاويته الضيقة ، زاوية المصالح الشخصية ، كان من الخير للباكستان أن تدرك ان تشجيع العدوان فيه اضرار بمستقبلها ، لان اطلاق قوات العنف من عقالها يهدد لامحالة أمن أية دولة تلجأ الى هذا الطريق كما يهدد سلامتها وطمانينتها

ومن الواجب أخيرا ان يذكر الجميع ان مسألة كشمير قد برئت من كل صبغة طائفية . . . وهاهم كثيرون من أهل كشمير ، فيهم المسلم وفيهم الهندوسي وفيهم السيخ ، يتعاونون جميعا على صد الغزاة ويستبسلون في وقف عدوانهم ، ذلك لان المسألة ، بالنسبة لهم جميعا ، مسألة وطن ، تقتضى منهم أن يتكاتفوا في الذود عن حرياتهم ، واننا ما ذهبنا الى كشمير الا لكي نشد أزهرهم في الدفاع عن حرياتهم نعم فلقد عاهدناهم عهد شرف ، ولن ننقض عهدنا لهم

عهد وأمانة

... ان هذا القتال الذى يجرى فى كشمير ، رغم ما جلبه على أهلها من بؤس وألم ، وما القاه على كاهل الهند ، حكومة وشعبا ، من أعباء ومسئوليات ، يحمل معه شعاعا كبيرا من الأمل فى مزيد من التعاون والترابط بين مختلف العناصر ، الهندوس والمسلمين والسيخ وغيرهم ، ويضعهم جميعا على قدم من المساواة فى جهادهم السياسى المشترك من أجل حرياتهم . واسمحوا لى بأن أزيد هذه الناحية توكيدا مرة أخرى ، ذلك لأن خصومنا وناقديننا قد دأبوا على الزعم بأن مشكلة كشمير ان هى إلا خلاف طائفى ، واننا انما ذهبنا الى كشمير لى نعاون الأقليات من الهندوس والسيخ ضد الاغلبية العظمى من المسلمين فيها . كبرت كلمة تخرج من أفواههم . فما كان لنا أن نرسل جيوشنا الى كشمير ، وما كان لنا أن نكون فى كشمير على الإطلاق ، لو اننا لم نلق عوننا وتأييدا من قسم كبير من أهلها ، أو بعبارة أخرى من المسلمين فيها . نعم ، ما كان لنا أن نذهب الى كشمير بناء على دعوة المهرابا اذا لم تكن هذه الدعوة مؤيدة من ممثلى الشعب فى الولاية . وما من شك فى أن جيوشنا ، رغم ما أظهرته من شجاعة واقدام ، ما كانت لتنجح فى مهمتها لو أن أهل كشمير لم يعاونوها ولم يتعاونوا معها فى الدفاع عن بلادهم . لقد كان من أهم الاشتراطات التى اشترطناها ونحن فى اللحظة الحرجة من علاقتنا بكشمير ، حين كنا فى صدد البت فيما اذا كنا سنرسل قواتنا اليها أو لانرسلها ، وفيما اذا كنا نوافق على انضمام كشمير الى الهند أو لا نوافق ، أن تكون فى كشمير حكومة شعبية ، لا لأن وجود حكومة من هذا النوع كان هدفا نسعى اليه أو مثلا أعلى نعمل على تحقيقه ، بل لأن وجودها كان فى تلك اللحظة أمرا ملحا وعاجلا ، وبالفعل أمكن تحقيقه

من خطاب القساه رئيس الوزراء نهرو فى الجمعية التأسيسية بنيودلهى فى
٥ مارس سنة ١٩٤٨

ان أهل كشمير ، رجالا ونساء أولئك الذين يقفون اليوم بجانبنا في
جهادهم من أجل حرياتهم ، ليسوا حديثي عهد بالكفاح من أجل
الحرية . فلقد حاربوا من قبل ، قرابة جيل كامل ، من أجل حرية
بلادهم وتحملوا في سبيل ذلك ما تحملوا من صنوف التضحية ،
حتى لقد كان بعضنا يرى في اشتراكه معهم في جهادهم شرفا كبيرا
له . هؤلاء المجاهدون الأحرار هم الذين يقفون معنا اليوم جنبا إلى
جنب

واني لأتساءل : من أولئك الذين يقفون من هؤلاء المجاهدين
الأحرار موقف المعارضة اليوم ، سواء في داخل كشمير أو خارجها؟
ثم ماذا يكشف عنه سجل الكفاح من أجل حرية كشمير خلال
السنوات العشر أو العشرين الأخيرة ؟ انه لا شك سؤال شيق ،
وبحث مفيد . فإين كان أولئك السادة الذين يتحدثون اليوم عن
استبداد حاكم كشمير وأوتوقراطية ، خلال تلك السنين ؟ انهم لم
يحاربوا يوما من أجل حرية كشمير ، بل معظمهم كان عوناً لهذه
الأوتوقراطية وسندا لها . بل كان معظمهم يعارض حركة التحرير
في كشمير . أما الآن فقد أصبحوا بين يوم وليلة ، لأسباب لا تخفى
عليهم ، دعاة لتحرير كشمير وأنصارا لحريتها . وأعود فأتساءل
مرة أخرى : أي حرية تلك التي استطاعوا أن يقيموا صرحها في
كشمير اليوم ؟ ان الحرية المزعومة التي يتشدقون بأنهم نجحوا في
ادخالها في كشمير إنما هي إباحة السلب والنهب واستباحة الدماء
والأموال ، إباحة تخريب تلك البلاد الجميلة وسبى نساءها
الجميلات . ثم هم لا يكتفون بخططهم بل يعرضون بعضهن للبيع
علنا في الأسواق . لذلك كان جديرا بنا ان نحدد الإطار الذي يحيط
بقصة كشمير كلما طاب لنا أن نعالج هذه القصة معالجة صحيحة

ان موضع شكوانا من الباكستان هو أنها استثارت رجال القبائل من
الخارج كما استثارت بعض مواطنيها من الداخل وزودتهم جميعا
بالمساعدات ، وأمدتهم بالسلاح ، حتى يشنوا حربا لا هوادة فيها
على كشمير . وقد شهد شهر ديسمبر من سنة ١٩٤٧ ازديادا في
الضغط العسكري على تلك الولاية ، فبلغ عدد المغيرين في إقليم أورى
١٩٠٠٠ رجل ، بينما بلغ عدد المغيرين الذين يقومون بعملياتهم على
الحدود الغربية والجنوبية الغربية ١٥٠٠٠ ، وتعددت الاغارات
على الولاية بما صاحبها من نهب وسلب ، ومن قتل وسبى ، وظلت
قائمة لا تنقطع . بل كانت الغنائم تجمع ثم ترسل الى الأقاليم

القبلية تشجيعا لرجال القبائل هناك واغراء لهم على الانضمام الى صفوف المغيرين . يضاف الى اعداد المشتركين في القتال الفعلى عدد آخر ضخم من رجال القبائل وغيرهم ، يقصدون بمائة ألف ، حشدوا في أماكن متفرقة من بنجاب الغربية على حدود كشمير ، وكثيرون منهم يتلقون تدريبهم العسكري تحت ارشاد مواطنين من الباكستان ، بعضهم من ضباط الجيش الباكستاني بالفعل . بل لقد استضافت الباكستان هذه الجموع الحاشدة ، وسهرت على راحتهم ، وهيات لهم الغذاء والملبس ، وأمدتهم بالسلاح ، وبوسائل النقل التي تحملهم الى اراضي كشمير . بل كان من بين الاسلحة التي جهزوا بها اسلحة حديثة كمدافع الميدان والمدافع الاتوماتيكية ، فبدا رجالهم في ملابس العسكريين ، يحاكونهم في نظمهم، ويحاربون حرب الميدان ، ويستخدمون أساليب الحرب الحديثة ، ويحملون معهم أجهزة اللاسلكي ، ويحسنون استعمال أحدث الألغام

وهكذا تعرضت ولاية كشمير ، أو بعبارة أخرى أرض الهند بعد أن انضمت كشمير اليها ، تعرضت لغزو منظم اجتاح جزءا من اراضيها وقضى على معالم الحياة في ريفها ، ولا تزال جموع جديدة من الغزاة تغد على كشمير من الباكستان . وهكذا يدور القتال حتى اليوم فوق أرض الهند . أما الغزاة فقد اتخذوا قواعدهم الرئيسية في الباكستان خلف الحدود ، منها يتزودون بالموونة والسلاح ، واليها يذهبون ان شاءوا آمنين مطمئنين للراحة والاستجمام . ومع كل ذلك فقد أصدرنا الى جنودنا الاوامر المشددة ألا يدخلوا الاراضي الباكستانية مهما كانت الظروف . ولكن أما والباكستان لا تريد التعاون معنا ولا تريد أن تحرم المغيرين من قواعدهم في اراضيها فلم يعد أمامنا الا أحد شيئين : إما أن نسير قواتنا المسلحة عبر الاراضي الباكستانية لمعالجة هؤلاء المغيرين بمعالجة فعالة ، وإما أن نلتمس من الامم المتحدة أن تطالب الباكستان بأن تتولى هي تنفيذ ذلك . أما الطريق الاول فقد كان من شأنه أن يؤدي حتما الى وقوع صراع مسلح بيننا وبين الباكستان ، وهو ما نعمل جاهدين على تجنبه ، متلمسين في الوقت نفسه كل وسيلة تؤدي الى حل سلمي . ولذلك فلم يبق أمامنا الا أن نحيل الموضوع الى مجلس الامن

ولقد قام الجيش الهندي في هذا الصراع ، وهو صراع لم يكن من عملنا ولا نحن سعيينا اليه ، بدور ملحوظ ، امتاز فيه بحسن النظام والشجاعة ، وبالأناة وضبط النفس ، وبالبعد عن التحيز ، فاستطاع

أن يبسط حمايته على كل فئة من أهل الولاية . ولذلك فإن كل اقتراح يهدف إلى سحب قواتنا قبل إعادة الهدوء والسكينة إلى ربوع كشمير إنما هو اقتراح غير عملي ، يتجافى مع المنطق ، بل فيه مساس بما سجلته قواتنا في كشمير من صفحة بيضاء ناصعه

إننا الآن في كشمير ، وقواتنا العسكرية ترابط فيها ، لأننا من الناحية القانونية في أرض لا منازع لنا فيها . وحتى إذا وضعنا ناحية القانون جانباً فإن الناحية الأدبية كافية لأن تجعل مركزنا فيها فوق كل نزاع . ولو إننا تخلفنا عن الذهاب إلى كشمير ولم نسارع إلى إرسال قواتنا إليها لأصبحت تلك البلاد الجميلة خراباً صافصفاً ، ولتعرضت لكثير من الدمار والهلاك ، ولداس العدو الهمجي أهلها تحت الأقدام رغم ما عرف عن أهل كشمير من فطنة وذكاء ما كان لهم دائماً من تقاليد ثقافية موروثة . نعم لن توجد حكومة في الهند يمكن أن تقبل هذا الوضع ما دامت تملك من القوة ما يكفي لردع العدو ومقاومته مهما اقتضى ذلك من تضحية ، ذلك لأن كشمير إذا تعرضت لهذا المصير الحالك فأى حرية أو ضمان يمكن أن تبقى للهند بعد ذلك ؟

لذلك كان التجاؤنا إلى مجلس الأمن في هذه المشكلة بمثابة عمل من أعمال الشرف لأننا نؤمن بأن العالم يتقدم في أطراد نحو اقرار الأمن وتحقيق الحكومة العالمية . وعلى الرغم من كل ما صادفناه من عقبات وهزات فقد ظللنا أمناء على المثل العليا التي تتمثل في هيئة الأمم المتحدة وميثاقها . ولكن هذه المثل نفسها توحى إلينا في الوقت عينه بأن علينا واجبات معينة ، وتحملنا مسؤوليات نحو أهل كشمير ، أولئك الذين أئتمنونا على أنفسهم . فإذا نحن تخلينا عنهم ، فإنما نكون قد تخلينا عن المثل التي تظاهرها ، أو على الأقل يجب أن تظاهرها الأمم المتحدة

انكار فاعتراف

. سيدى الرئيس :

استأذنكم فى ان اودع سكرتيرية المجلس بعض المستندات وان اتحدث فى موضوعها امام المجلس الآن ، وهى مستندات تتصل بلجنة الامم المتحدة التى تختص بمسألة كشمير بعد ان مضى عليها نحو شهرين وهى تنتقل بين الهند والباكستان . ولا بد ان أعضاء المجلس الموقرين قد طالعوا فى صحف هذا الصباح نصوص بعض المكاتبات التى دارت بين اللجنة المذكورة وبين حكومة الهند ووقفوا على انباء القرار الذى اتخذته تلك اللجنة منذ نحو ثلاثة أسابيع ، وعلى رد حكومة الهند عليه ، واستبانوا من خلال ذلك رد الباكستان على قرار اللجنة

وان المجلس ليعلم بأنه قد مضى على اللجنة هنا شهران أو يزيدان ولا بد ان حضرات الأعضاء قد أدركوا من واقع المكاتبات المنشورة ماهية قرار تلك اللجنة وردنا على هذا القرار ، وتبينوا أننا فى الواقع قبلنا بعض الشروط الخاصة بالهدنة وبوقف اطلاق النيران ، بينما رفضت الباكستان تلك الشروط

ولعل المجلس على علم بأن اللجنة كانت قد رغبت فى تأجيل نشر هذه المستندات وتأجيل القاء بيان بشأنها فى المجلس الى يومنا هذا . ولقد كنا حريصين ، منذ بداية محادثاتنا مع اللجنة ، على أن نجعل من هذا المجلس مستودعا لاسرارنا ، فلا نخفى عنه شيئا ، لأننا لم نكن نريد أن نتخذ خطوة فى مسألة هامة كهذه المسألة دون علم المجلس وموافقته . ولكن الظروف حالت بيننا وبين ذلك على الرغم منا ، فلم نستطع أن ندلى ببيانات امام المجلس بينما اللجنة منهمكة فى مفاوضات دقيقة بين الطرفين . ولهذا اضطررنا ، استجابة لرجاء اللجنة ، الى أن نرجىء القاء بيانات عن المحادثات الجارية ، المرة تلو

من بيان القاء رئيس الوزراء نهرو امام الجمعية التأسيسية بنيودلهى فى ٧
سبتمبر سنة ١٩٤٨

المرّة . وأخيرا أصدرت اللجنة تقريرها في كراتشي في الساعة الرابعة من بعد ظهر أمس . ومع أننى لا أريد أن أفيض في الحديث عن هذا الموضوع فإن هناك حقائق أود بصفة خاصة أن أوجه إليها نظر المجلس . نعم انها حقائق معروفة للجميع ، لا للمجلس وحده ، بل وللبلاد قاطبة . ومع ذلك فإن من الحقائق الثابتة المعروفة ما يتعرض أحيانا للنكران . لذلك كان من الخير كل الخير توكيد هذه الحقائق حتى تلقى اعترافا كاملا

وفي الواقع أننا تقدمنا الى مجلس الامن بشكوى بسيطة ، هي أن السلم في كشمير قد اضطرب حبله على يد هؤلاء المغيرين الذين هبطوا عليها عبر الاراضي الباكستانية . وعرضنا قضيتنا على المجلس معتدلين كأكثر ما يكون الاعتدال ، رغم ما كان في مكنتنا من عرضها بأسلوب أقوى وفي عبارة أشد . قلنا حينئذ ان الوافدين من الباكستان الى كشمير لاغتصاب أرضها لا يمكن ان يكونوا قد وفدوا اليها الا برضى الباكستان ومساعدتها ، ثم رجونا مجلس الامن ، بناء على ذلك ، ان يطلب الى الباكستان الكف عن مساعدتهم ومنعهم من المرور في أراضيها على نحو ما فعلوا . لقد كان رجاؤنا ، اذا سمحتم لى بهذا التعبير ، رجاء بالغا في تواضعه ، صيغ في عبارة لا تقل تواضعا . أما الباكستان فقد أنكرت هذه الوقائع ، ولم تكتف خلال المناقشات الطويلة التي جرت امام المجلس بالامعان في الانكار ، بل ذهبت الى حد اظهار غضبها واستيائها من أن توجه اليها تهمة كهذه . . انى لا أريد أن أدخل في تفاصيل هذه السلسلة الطويلة من الافتئات على الحقائق ولكن الموقف قد تبدل الآن بعد أن تبين ، وباعتراف الباكستان نفسها ، ان انكارها كان باطلا لا يقوم على اساس من الحق

فحتى الامس ، بل حتى الساعة الرابعة من بعد ظهر الامس ، لم يكن العالم يعلم ، ولم تكن الباكستان قد اعترفت ، بأن لها ضلعا في العمليات التي تجرى في كشمير ، أو انها اشتركت فيها علميا ، الاطلاق . أما نحن فقد كنا على بينة كاملة من اشتراكها ، وكانت لدينا الأدلة القاطعة على ذلك ، فانك في الواقع لاتستطيع أن تخفى جيوشا جرارة أو تتستر عليها طويلا . ومع ذلك ، فحتى الساعة الرابعة من بعد ظهر الامس ، قبل ان تنشر اوراق اللجنة ومستنداتها ، لم يكن هناك اعتراف علني بذلك ، بل انكار مستمر ظل يتردد خلال الاسابيع القليلة الماضية بينما الجيش الباكستاني منهمك في عملياته الحربية في أرض كشمير ، يحارب القوات الهندية على أرض الهند

وأرجو ألا يعيب عنكم أن القتال قد ظلت تدور رحاه عشرة أشهر في كشمير ، في أرض هندية ، بينا لم يقع قتال على الإطلاق في أية بقعة من أراضي الباكستان ولم يتعرض جزء منها للغزو أو بدخله جيش هندي . هذه حقيقة أساسية تكفي وحدها ، بصرف النظر عن أي تحقيق يجري وعن أية ملابسات أخرى ، لتقييم الدليل على أنه إذا كان هناك أغراب يحاربون على جزء من أراضي الاتحاد الهندي فهؤلاء الاغراب هم المعتدون . والا فلماذا جاءوا إليها ؟ لقد لفتنا نظر الحكومة الباكستانية ، ونظر رئيس وزراء الباكستان ، مرة أخرى خلال الشهور الستة الأخيرة ، وفي لغة واضحة لا لبس فيها ، الى وجود بعض فرق الجيش الباكستاني في كشمير

ومرة أخرى قوبل قولنا اما بابتكار الحقيقة او بمحاولة تجنبها . وقد بدا ذلك عملا غريبا في نظري . انا لا ازعم انني اختلف عن سائر الناس ، ولكني أرجو ألا تكون مستوياتي ومعايري أدنى من مستويات غيري . نعم فلقد هالني أن تجرؤ دولة ، أو أن يجرؤ وزير مسئول ، على اصدار بيانات باطلة يكاد بطلانها يبدو سافرا أمام الملأ ، وأن يحاول بذلك التمويه على العالم . وانكم لتذكرون الجدل الطويل الذي لجأت اليه الباكستان في هذه المسألة عندما تناقش فيها مجلس الأمن في ليك سكسس ، وكان وزير خارجية الحكومة الباكستانية ورئيس وفدنا اذ ذاك هو الذي عرض وجهة نظر بلاده أمام ذلك المجلس

أما ماهو وضع المسألة الآن ، فهذا ما أناشدكم وأناشد البلاد كلها أن تعنى به ، فقد ظلت مسألة تقوم على شيء واحد هو انكار الباكستان انكارا تاما بأن لها يد في حوادث كشمير ، ونفيها القاطع لكل اشتراك فيه . فاذا ثبت اليوم بطلان دعواهم ، كما ثبت بالفعل من العبارات التي صدرت عنهم ، فماذا عساه يكون مصير القصة التي اتعبت الحكومة الباكستانية نفسها لتخرجها أمام مجلس الأمن ؟ ماذا يكون مآل الاتهامات التي وجهناها الى الباكستان ولم يبحثها مجلس الأمن بالمرّة مما أثار دهشتنا وأسفنا ؟ وهكذا أصبح الشيء الرئيسي الذي علينا ان نذكره في هذه المسألة أن ما أنكرته الباكستان ونفته بكل قوة ، وظلت تنكره وتنفيه عشرة أشهر أو تزيد ، قد عادت فاعترفت به الآن على الملأ

ولنغض النظر الآن عن قرار الباكستان بشأن اقتراح وقف اطلاق النيران وغير ذلك من المقترحات ، ولكن الدولة التي تشترك في العدوان

على جارتها وتتذرع في سبيل تبرير ذلك بالدفاع عن نفسها وعن سلامتها ، وتظل مع ذلك تنكر هذا العدوان شهورا طويلة ، حتى اذا ثبت اثمها ، وانكشف أمرها ، ووجدت نفسها عاجزة عن ستر عدوانها ، اضطرت الى الاعتراف ، وحاولت ان تدافع عن عملها بما تبتدعه من حجج - دولة هذا شأنها ماذا يكون حكمنا على سياستها سواء من الناحية الدولية أو الوطنية أو الخلقية ؟ لاحظوا أن الباكستان بدأت عدوانها ، حسب البيانات التي نشرت بالامس ، في أبريل الماضي ، أي منذ أربعة أشهر أو أربعة أشهر ونصف . فلو أنها كانت تشعر حقيقة بأن سلامتها في خطر ، أو أن هناك ما يهددها ويضطرها الى تسير جيوشها ، فماذا كان يتعين عليها في منطق الأشياء أن تفعله لو أن هذا كان صحيحا ؟ لو أنه كان صحيحا كان أول ما فعلته اخطار حكومة الهند وهيئة الامم المتحدة بما يهددها ، والتصريح بأن خطرا ماديا قد طرأ على الموقف اقتضاها ان تتخذ عملا ايجابيا

نعم فأننى لا أكاد أتصور أن دولة واحدة من دول العالم كله كان يمكن في تلك الظروف أن تفعل غير ذلك ، فهو الاجراء الوحيد الذى يمكن أن تلجأ اليه أية دولة أخرى . أما الباكستان فقد سرت جيشها فى ابريل الماضي أو حول ذلك التاريخ ، حسب روايتها ، دون كلمة احتجاج واحدة ودون أن تعنى باخطارنا بشيء أو حتى اخطار هيئة الامم المتحدة التي كانت منصرفة وقتئذ الى بحث مسألة كشمير ومسألة ايفاد لجنة من قبلها الى الهند . ولعلكم تذكرون ان مجلس الامن ، فى المراحل الاولى من بحثه لهذه المسألة ، كان قد ناشد الهند والباكستان - فى شأن العمليات العسكرية الجارية - ان تتجنبنا كل ما من شأنه أن يؤدي الى تطور الموقف بينهما ، وأنه أتبع هذه المناشدة بمناشدة أخرى مثلها

أما نحن فقد سلكنا طريقنا الى حل مسألة كشمير فى وضوح النهار منذ البداية . لم نخف شيئا ، ولم نتستر على شيء

والآن أصل بحوادث كشمير الى وقتنا الحاضر ، فأزيد على ما قلته ان اعتداء قد وقع ، وهو ما لا بد أن يوصف به عملهم فى كشمير حتى باعترافهم ، وان هذا الاعتداء لا بد أن تترتب عليه نتائج معينة . والصعوبة التي ظلت تواجهنى فى هذا الصدد هي انك اذا ضللت طريقك فى تيه من التفاصيل وانت تعالج موضوعا من الموضوعات فكثيرا ما تغيب عنك معالم الموضوع الرئيسية ، وهما هي

مسألة كشمير ، قد تناولتها بحوث متشعبة فيما مضى ، درست فيها كل ناحية من نواحيها ، وتناول البحث ماضيها وحاضرها . فأين اذن المسألة الرئيسية بين كل هذه التفاصيل ؟ انى اذكر ذلك لاني اومن بان العنصر الاول فى مشكلة كشمير هو اعتداء الباكستان على اراضي الاتحاد الهندي ، يليه فى الاهمية العنصر الثانى فى الموقف ، وهو انكار الباكستان لهذا العدوان رغم سفوره ، ثم يأتى بعد ذلك العنصر الثالث وهو الاعتراف بالحالى بوقوع الاعتداء الباكستانى . هذه هى العناصر الرئيسية التى تتألف منها مسألة كشمير ، فاذا كان النقاش والجدل قد استمر طويلا فما ذلك الا لان هذه العناصر قد طمست وكانت فى حاجة الى مزيد من التوكيد . لقد اكدناها مرارا بطبيعة الحال ، ولكن المشكلة ظلت تبحث فى جو من التفاصيل المعقدة

اضف الى ذلك انك اذا بدأت قضية منطقية على اساس فرض خاطيء فان ذلك لابد ان يصل بك الى حجج واهية ونتائج فاسدة حتى تصبح فتجد نفسك فى موقف محاط بالصعوبات . ثم انى لك ان تحاول حل مشكلة دون ان تحللها الى عناصرها الاولى او تتفقه كنهها وطبيعتها ؟ ولكن هكذا كان منطق الاحوال فى مشكلة كشمير ، فقد طمست المسائل الرئيسية فيها وسمح لما عداها بان يتخطاها الى الامام ويطفى على ما هو اهم منه . لذلك انصرفت الجهود الى مسائل اخرى ليس من شأنها ان تؤدي الى حل هذه المشكلة . اما الآن فقد وضع العنصر الرئيسى فى هذه المشكلة وبات سافرا امام الملا بعد الاعتراف الذى صدر عن حكومة الباكستان

انتقل الآن الى الاقتراح الذى وضعته لجنة الامم المتحدة فى الهند بشأن الهدنة ووقف اطلاق النيران وغير ذلك من المسائل . ولست اعتزم ان ابحث هذا الاقتراح هنا بحثا مفصلا لاننى لا اريد ان اقول شيئا فى هذه الآونة قد يؤدي الى اخراج اللجنة ، وحسبى ان اذكر اننى لا ارى نفسى فى حاجة الى القول بان هذا الاقتراح لم يلق منا حماسا او اغتباطا ، فهو يتضمن نواحي تتعارض مع مصالحنا . ولكننا مع ذلك حاولنا ان ننظر اليه نظرة هادئة بعيدة عن العاطفة قدر المستطاع ، رغبة منا فى اعادة السلم الى ربوع كشمير المضطربة وتجنب كثير من الشقاء وسفك الدماء الذى لا داعى له ، فوافقنا على اقتراح وقف اطلاق النيران بعد ان تفضلت اللجنة فاوضحت بعض النقاط التى اثرناها ، ولم تكن نقطا كثيرة تلك التى تقدمنا بها الى اللجنة ،

بل كانت لا تتعدى بضع مسائل بسيطة واضحة تتعلق بسلامة كشمير نفسها . وضعنا هذه النقط امام اللجنة ففضلت بشرح مرماها . وبناء على ذلك قبلنا وقف اطلاق النيران وقبلنا معه اشياء اخرى كثيرة لم تكن راضين عنها كل الرضى ، ولكننا شعرنا بان من الخير ، رعاية لمصلحة السلم ومصلحة الامن الدولى ، ان نتقدم بضع خطوات الى الامام ، حتى ولو كان بعض هذه الخطوات غير محبوب الى نفوسنا . فعلنا ذلك من اجل السلم ، ولكى نظهر استعدادنا للتمشى الى اقصى حد مستطاع فى سبيل الاستجابة الى رغبات هيئة دولية عظيمة كالامم المتحدة

وهكذا قدم الينا اقتراح الامم المتحدة الاصلى فى ١٤ أغسطس . وكان يوم ١٥ يوافق يوم الاحتفال بعيد استقلالنا . وبمجرد الانتهاء من هذا الاحتفال قابلنا أعضاء اللجنة فى اليوم التالى ، أى فى يوم ١٦ ، وبحثنا معهم ما قصدوا اليه من بعض المسائل الواردة فى اقتراحهم ، واطلعناهم بدورنا على ما تقصده نحن ، ولم تمض اربعة ايام ، اى فى ٢٠ أغسطس ، حتى كنا قد بعثنا اليهم بردنا . لم نشأ ان نسوف او نؤخر لان أعضاء اللجنة كانوا جد حريصين على عدم التأخير

وتسلمت حكومة الباكستان هذه المقترحات فى نفس الوقت ، اى ما بين الساعة الثالثة والرابعة من بعد ظهر يوم ١٤ أغسطس ، وتركت لها فسحة من الوقت مثلما ترك لنا ، ولكنها مع ذلك ، وحتى بعد عودة لجنة الامم المتحدة الى الباكستان - وهى فترة تردد فيها بعض أعضاء اللجنة على كراتشى - لم تكن الباكستان قد اعدت ردها بعد ، بل الواقع انها لم تقدم اى نوع من الردود الا بالامس تحت ضغط الحوادث ، او تحت ضغط اللجنة نفسها ، ولكنها عمدت فى الوقت نفسه الى ارسال خطابات مطولة تطلب فيها ايضاحات عن بعض النقط . ويؤسفنى اننى لم اطلع على رد الباكستان كله لاننى لم اتسلمه الا قبل دخولى الى قاعة هذا المجلس بلحظات ، ولكننى قرأت مع ذلك أهم أجزائه ، وهى لا تخرج عن أن تكون رفضا لمقترحات اللجنة

ذلك ان اللجنة كانت قد اخطرتنا بان هذه المقترحات كل لا يتجزأ ، وانها مع استعدادها الطيب لبحث اية مسألة ، يصعب عليها ، بل يستحيل عليها ، ان ترضى باجابات مشروطة ، لاتنا اذا اخذنا نضع شروطنا ، ووضعت الباكستان بطبيعة الحال شروطها كذلك ، فماذا عساه ان يكون قد قبل من هذه المقترحات ؟ ثم من ذا الذى يكون قد

فبها من الطرفين ؟ لذلك اوضحت اللجنة ان كل شروط تصحب
الردود معناها رفض المقترحات لا قبولها . وهكذا يكون ما فعلته
الباكستان منطويا على رفض لتلك المقترحات

والواقع انه لا بد ان يستتبع رفض الباكستان بعض النتائج في
المحيط الدولي . فما هي تلك النتائج اذن ؟ ان هؤلاء الضباط
الباكستانيين وغيرهم الذين يشتركون في هذه الحرب العدوانية ضد
الهند في اراضي كشمير - وهناك بجانب هؤلاء مواطنون باكستانيون
كذلك - لم يعد عملهم يقتصر على مجرد الاشتراك في حرب عدوانية،
بل اصبح يعنى متابعة هذه الحرب بعد ان رفضت الباكستان اقتراح
لجنة الامم المتحدة بشأن وقف اطلاق النيران . لذلك كان موقفهم
جديرا بان يلقى حسابا

قلب الحقائق

تحاشيت ، بقدر ما استطعت ، ان ابحت مسألة كشمير خلال عرضها على مجلس الامن ، كما تجنبت الادلاء بكل ما من شأنه ان يجعل اتفاق الهند والباكستان أكثر استعصاء ، لأنى أو من فى قرارة نفسى بأن مصلحة البلدين تقضى بأن يقوم بينهما حسن التفاهم وأن يتعاوننا معا فى اداء كثير من واجباتهما المشتركة

وحتى ، وانا فى موقفى هذا ، كنت اتمنى لو اننى استطعت ان أتجنب الادلاء بأى بيان ، نظرا الى أن مجلس الامن يقوم فعلا فى الوقت الحاضر ببحت هذا الخلاف . ولكننى لم استطع ان اصبر طويلا وان التزم الصمت بينما السير ظفر الله خان وزير خارجية الباكستان يقوم فيوزع الاتهامات الباطلة التى لا اساس لها من الصحة يمينيا ويسارا . لقد كانت جميع محاولات الباكستان السابقة لتبرير موقفها فى كشمير ابعدا ما تكون عن الحقيقة ، ولست ازمع الآن ان اتناول اباطيلها وحججها الواهية فيما مفى بالتفنيد ، ولكنى أكتفى بالاشارة الى شىء واحد ارى لازاما على ان اذكره الآن ، لانه يقوم على حجة جديدة ابتدعتها الباكستان أخيرا . فقد اتهم زير خارجيتها الهند بأنها كانت قد وضعت مؤامرة واسعة واحكمت الترتيبات اللازمة لارسال قواتها الى كشمير . الا أنها فرية مابعدا فرية ، فليس من بين اعضاء الوزارة ، ولا من بين هيئة اركان الحزب فى الهند ، من خطرت له هذه الفكرة على بال ، حتى فى ابعدا احتمالاتها وصورها ، الا بعد ان اقدمت الباكستان على غزو كشمير ، اى فى الاسبوع الاخير من شهر اكتوبر سنة ١٩٤٧

بل لقد كان فى الهند فى ذلك الوقت قائد عام ورئيس اركان حرب

من بيان لرئيس الوزراء نهرو فى مؤتمر صحفى عقد فى ١٨ مارس سنة ١٩٥١

من البريطانيين ، ومن السهل اذن استجلاء الحقيقة في هذه الناحية ،
والتثبت من أننا لم نواجه بهذه المسألة الا بعد الغزو الباكستاني لكشمير
بل لقد اتخذت الباكستان من الترابط الوثيق بين الحركة الوطنية
في الهند والحركة الوطنية في كشمير دليلا على قيام هذه المؤامرة
المزعومة . على انه اذا كانت هناك ثمة مؤامرة فما هي الا تلك التي
بدأت منذ عشرين عاما ، حين كان السير ظفر الله خان وكثيرون من
زملائه يساعدون ، بطريق مباشر او غير مباشر ، على خلق حركات
التحرير . ولن ننسى أن الرابطة الاسلامية كانت تناهض كل محاولة في
سبيل الاصلاح في الولايات الهندية

وخلق بنا أن نذكر في هذا المقام أن الباكستان ظلت ستة أشهر
كاملة ، بعد غزو كشمير ، وهي تنكر وجود أية قوات باكستانية فيها .
وقد ثبت الآن بطلان ذلك ، واني وان كان يؤسفني ان اضطر الى
استخدام مثل هذه العبارات ، لا أجد ما يمكن أن أصف به سياسة
الباكستان بازاء كشمير منذ البداية الا بأنها كانت قلبا للحقيقة ، ثم
محاولة لاختفاء ذلك باثارة النزعة الطائفية وتذكية التعصب الديني .
اما نحن فقد تصادف ان نكون من اشد المعارضين لهذا السلوك ،
وكذلك كانت العناصر التقدمية في كشمير التي كافحت من اجل
تحرير بلادها عشرين عاما كاملة . وهنا يكمن السبب الاول في ان
الرابطة الاسلامية ، بما تتسم به من نزعة طائفية ، وماتؤمن به من نظرية
وجود شعبين منفصلين في الهند ، قد عجزت عن ان تثبت اقدامها في
كشمير

ان الفروض اذا اختلفت ، اختلفت معها النتائج . والفروض المتناقضة
لا بد ان تؤدي الى نتائج متناقضة . فاذا قبل بعض الناس ممن
يفتقرون الى الحذر وتعوزهم الحيطة فروضا معينة فهم لا بد منتهون
الى نتائج خاطئة تطمس معها الحقائق الرئيسية

فاذا وجهت الينا اتهامات الآن كتلك التي كالتها لنا السير ظفر الله
خان ، فكيف لعمرى يمكن ان يكون هناك مجال للبحث او المناقشة او
يمكن أن توجد فرصة للتسوية الى أن تبين الحقائق ويزهق الباطل .
على أننا غير مستعدين لان نصبر على هذه الاهانات ، ولن نسمح لاحد
بان يتحرش بنا عن طريق التهديد المعاد او اذاعة الاباطيل

لقد ترددت في اجواء الباكستان ، خلال الاشهر القليلة الماضية ، عبارات الجهاد والدعوة الى الحرب المقدسة ضد الهند . والامر في ذلك متروك لمجلس الامن يحدد مدى مطابقة هذه الروح للقرارات والتوصيات التي سبق له ان اتخذها . انها مسألة على اكبر جانب من الاهمية بالنسبة لنا ، فنحن لا يمكن ان نتصور سبيلا الى اجراء محادثات مثمرة في هذا الجو المليء بالتهديد والوعيد

كشمير جزء لا يتجزأ من الهند

ما من شك في أن كشمير ، سواء من الناحية القانونية أو السياسية ، جزء لا يتجزأ من الهند ، إلى حد أنه لم يخطر للجنة الأمم المتحدة ولا لمجلس الأمن يوما أن يجادل في هذه الحقيقة أو يناقشها . وإذا كانت إحدى جاراتنا قد سولت لها نفسها أن تعتدى عليها ، وأن تشعل نار الحرب في ربوعها ، وأن تقطع جزءا من أراضيها وتخرجه من تحت إشرافنا الفعلي ، فإن ذلك لن يغير من هذا الوضع شيئا . وإذا كنا قد قبلنا الاتفاق على وقف إطلاق النيران وسمحنا للموقف العسكري بأن يبقى على ما هو عليه ريثما تنتهي المفاوضات ، فما ذلك إلا حرص منا على حقن الدماء والمحافظة على السلام . على أن هذا الموقف النبيل قد فسرتة الباكستان ، لا على أنها اكتسبت نوعا من الحقوق السياسية في الجهات التي اغتصببتها فحسب ، بل على أنها اكتسبت كذلك حق التدخل في الجزء الآخر من ولاية كشمير . ونحن لا يمكننا أن نقبل واحدا من هذين التفسيرين ، فليس للباكستان حق أو شبه حق في كشمير مهما كانت وجهة النظر

فلقد جاء قرار انضمام كشمير للهند وليدا لقانون استقلال الهند وما سبقه من مفاوضات ، مثله تماما كمثل جميع قرارات الانضمام التي صدرت عن الولايات الهندية الأخرى . بل لقد تم هذا القرار والهند ما زالت مستعمرة « دومنيون » داخل الكومنولث ، فقبله بالنيابة عن التاج البريطاني الحاكم العام للهند وقتئذ . وقد ورثت جمهورية الهند هذا الوضع الذي خلفته لها الحكومة البريطانية

يضاف إلى قرار الانضمام اعتبار آخر يجب ألا نغفله . ذلك أن الهند اليوم وحدة كاملة مستمرة آلت إليها جميع الحقوق والالتزامات

من خطاب القاه رئيس الوزراء نهرو في البرلمان الهندي في ٢٨ مارس سنة ١٩٥١

التي كانت للهند القديمة . فعضويتنا في الامم المتحدة ظلت قائمة دون حاجة الى تجديد ، كما حملنا بجانب ذلك ما كان على الهند القديمة من واجبات وأعباء . وهكذا آلت اليينا حقوق الهند القديمة ومسئولياتها . وقد شملت هذه الحقوق والمسئوليات ، من بين ما شملته ، حماية الولايات الهندية ، لا من قبل منها الانضمام الى الهند فحسب ، بل وكل ولاية هندية اخرى لم تعلن انضمامها الى الباكستان . ولذلك كان يتعين علينا اصلا ، وبغض النظر عن قرار كشمير الانضمام الى الهند ، ان نحمل اهلها وان نذود عنهم في وجه كل اعتداء

ان كشمير لم تنل في يوم من الايام اعترافا بكيانها المستقل في نظر القانون الدولي لانها كانت دائما جزءا لا يتجزأ من الهند . اما تقسيم الهند فانه لا يقدم ولا يؤخر فيما يتعلق بمسئولياتنا قبل كشمير ، ما دامت هي لم تنضم عن عمد وارادة الى الباكستان . ولذلك فاننا حين لجأنا الى الامم المتحدة ، لم نلجأ اليها كي تفصل في قرار كشمير الانضمام الى الهند ، ولا لتحدد مكان السيادة من تلك الولاية . لم نلجأ اليها بغية التحكيم ، بل لجأنا اليها لنرفع شكوانا من اعتداء وقع علينا من قبل دولة اخرى وقد يجر في أعقابه مشكلات دولية بل قد يؤثر في استتباب السلام

اسمحوا لي بان اعيد القول مرة اخرى بان كشمير جزء لا يتجزأ من الهند ، وانها تخضع لدستور الهند الى المدى الذي يخضع له جميع المواطنون الذين قبلوا الانضمام الى الاتحاد الهندي . ونحن لا يمكننا ان نعبد بدستورنا او نخرقه لا شيء سوى ان مقترحات معينة قد قدمت الى مجلس الامن

اننا دائما على استعداد لان نقبل معاونة كل وسيط ، وأن نتحسس معه السبل والوسائل التي تؤدي الى تسوية هذه المشكلة . أما ماهو المدى الذي يمكن لهذا الوسيط في الآونة الحاضرة ان يعاون فيه على الوصول الى حل لها فهذا رهن بظروفه ، ولكننا على كل حال لن نقبل حلا ينبعث من حجة خاطئة او يصدر عن منطق معكوس

واننا اذا كنا لا نريد ان نستند في موقفنا على الجانب القانوني وحده ، فاننا في الوقت عينه لن نقبل موقفا يتجافى مع القانون أو مع الدستور . وزيادة على ذلك وبغض النظر عن مسائل القانون ، فان النتائج السياسية لأي اقتراح يجب أن تكون موضع بحثنا

وعنايتنا ، فمشكلة كشمير أكبر من أن يترك أمرها إلى حلول مبتسرة،
لأنها لا ترتبط بمصير الملايين الأربعة من سكان كشمير وحدهم بل
تمس مصائر مئات الملايين من سكان الهند والباكستان على السواء*
وأنه لمن خطل الرأي والبعد عن السداد أن تقبل اليوم شيئاً قد يمس
مستقبل هذه الملايين العديدة من أهل البلدين

كشمير والهند

لقد ظلت ولاية جامو وكشمير سنوات طوالا مطمعا لكل طامع ، وميدانا يجتذب كل ذى بأس ، ومع أن أهلها كانوا فى معظم الحالات يعيشون فى فقر مدقع ، فقد اجتذبت اليها قوما كثيرين جاءوا اليها من كل فج عميق . . . وهكذا ظلت كشمير طيلة تلك السنوات مستنقعا سياسيا ، ولكنها اندفعت بعد ذلك فى غمرة الحوادث التاريخية ، ومنذ ذلك الوقت تتابعت عليها الاحداث وتركزت عليها الاضواء . . . أما بالنسبة لنا نحن فى الهند فهى تعنى بطبيعة الحال أكثر من ذلك بكثير

ان كشمير تبعد عن أقصى جنوب الهند - عن اقليم كانياكومارى - بما يزيد على ألفى ميل ، وعن البحر بما يقرب من ألف ميل . فهى اذا كانت جزءا من الهند ، فانها من الناحية الجغرافية بمثابة اقلب من آسيا ، وقد ظلت القوافل قرونا عديدة تمر بها جيئة وذهابا فى طريقها من الهند الى اواسط آسيا . ولذلك فهى وثيقة الارتباط بالهند ، اذ ظلت نيفا والفين من السنين ترتبط بها بامتن الصلات من الناحيتين الثقافية والسياسية ، بل انى لاسائل نفسى احيانا : كم ياترى من الناس من يدركون أن كشمير تقع الى ناحية الشمال أكثر مما تقع التبت نفسها . لذلك كان على المرء ، حين يفكر فى كشمير ، أن يفكر فيها فى ضوء وضعها الجغرافى

وقد قامت فى ولاية جامو وكشمير ، مثلها فى ذلك مثل غيرها من سائر ولايات الهند القديمة ، موجات من التحرير ناضل فيها السكان ضد الحكم الاقطاعى الذى كان يسودها جميعا فى وقت من الاوقات . وكما كان الشأن فى ولايات أخرى ، فقد استمدت كشمير الهامها من حركة التحرير الكبرى التى اكتسحت الهند ، فكانت الحركة القومية فيها انبثاقا فى جوهرها من الحركة القومية فى الهند ،

من بيان القاه رئيس الوزراء نهرو فى البرلمان الهندى فى ٢٤ يولية سنة ١٩٥٢

وكانت مثلها وأهدافها منبعثة الى حد كبير من هذه الحركة الكبرى ،
ومن زعيمها العظيم المهاتما غاندى . بل لا أخالنى الا على حق حين
أقول بأن من بين الحركات التى قامت فى الولايات الهندية المختلفة ،
إبان السنوات العشرين أو الثلاثين الماضية ، كانت الحركة الشعبية
فى كشمير أقواها وأكثرها تنظيما ، لأنها كانت حركة وثيقة الصلة
بما اصطلح الناس على تسميته « مؤتمر شعوب ولايات جميع
الهند » . وهكذا أصبحت الحركة الشعبية فى كشمير جزءا من الحركة
الشعبية الكبرى فى الهند ، تلك الحركة التى أثرت فى جميع الولايات
التي كانت تتألف منها البلاد

بل ان مسألة كشمير عرضت لنا فى الهند بصفة غير رسمية حتى
قبل ١٥ أغسطس سنة ١٩٤٧ ، فقامت بيننا وبين منظماتها الشعبية ،
أو بعبارة أخرى مؤتمرها الوطنى ، وقادة الراى فيها اتصالات مختلفة
فى ذلك الوقت ، كما جرت بعض اتصالات مبهمة وقتئذ بيننا وبين
حكومة المهرابا هناك . وكان رأينا الذى أشرنا به على التاحيتين ،
الشعبية والحكومية ، أن لكشمير وضعها خاصا ، وأنه ليس من
الحكمة أو السداد دفع الأمور فيها دفعا ، وأن القاعدة العامة التى
وضعناها نصب أعيننا بشأن استشارة أهل الولايات أنفسهم هى
أحق بالرعاية وأوجب بالاحترام فى حالة كشمير بصفة خاصة . كان
ذلك كله قبل التقسيم ، وقبل أن يصبح استقلال الهند حقيقة
واقعة . فقد صارحناهم وقتئذ ، فى غير لبس أو مداراة ، بأنه حتى
إذا كان المهرابا وحكومته يريدون الانضمام الى الهند ، فإننا
نتطلب ما هو أكثر من ذلك ، نتطلب موافقة الشعب نفسه علم ذلك
قبل أن تتخذ أية خطوة ايجابية فى هذا السبيل . نعم فإننا لم نرد
حتى فى ذلك الوقت ، أن نحصل علم كسب على الورق بحيلة من
الحيل الماهرة ، بل كنا نريد شيئا أسمى من ذلك وأهم ، كنا نريد
أن نكسب قلوب الناس هناك ، وأن يكون اتحادنا معهم اتحادا حقيقيا .
بل الواقع أن أسس هذا الاتحاد كانت قد وضعت قبل ذلك ، وكانت
فى الواقع أسسا أصلب وأمتن من أية وثيقة دستورية أو قانونية ،
لأنها كانت أسسا تستند الى الحركات الوطنية المشتركة التى قامت
عندنا وعندهم ، وتعاوننا خلالها على تحقيق مثلنا وأهدافنا المشتركة ،
مع ما تحملناه فى سبيل ذلك من عذاب وتضحيات مشتركة

على أن الحوادث لم تترك لنا فسحة من الوقت بعد ١٥ أغسطس
سنة ١٩٤٧ ، إذ اشتعلت الاضطرابات والفتن فى الباكستان وفى

الولايات الهندية المتاخمة لحدود الباكستان ، وقدر علينا أن نمر خلال تلك الفترة القاسية بكثير من صنوف الألم والعذاب . كنا مشغولين وقتئذ بكل ذلك عن التفكير في موضوع كشمير أو غيرها ، إذ كان علينا أولا معالجة المسائل الملحة التي كانت تطالعا بها صروف الزمان ما بين عشية وضحاها

ثم أعقب ذلك ، وعلى حين فجأة ، غزو كشمير في الاسبوع الاخير من شهر اكتوبر سنة ١٩٤٧ ، عبر الاراضي الباكستانية ، وتوسلت اليها حكومة المهراجا والمنظمة الشعبية في كشمير ، كل من ناحيتها ، مستقلة عن الاخرى ، كل تطلب الفوئ مما وقع على بلادها من عدوان ، كل تطالب بالانضمام الى الهند . وقد أولينا هذه التوسلات ماهي اهل له من التفكير العميق والبحث المستفيض ، ثم خرجنا من ذلك كله برأى حاسم في الموضوع ، هو اننا ، رغم كل ما يحيط بالموقف من أخطار ومجازفات ، لن نستطيع أن نرفض نداءهم ، بل يجب أن نلبيه ، وأن نذهب لنجدتهم . ثم تبين لقواتنا فجأة ، وهي على أبواب أورى ، أنها لا تواجه عصابات من القبليين ، بل تواجه قوة الجيش الباكستاني نفسه . وهكذا تبدل الموقف وأصبح واجبا يقتضينا أن نعالجه من زاوية أخرى ، ووقفت قواتنا مؤقتا عن الزحف ولزمت مكانها . حدث هذا في نوفمبر سنة ١٩٤٧ ، ولكن الحرب مع ذلك ظلت مستعرة في ناحية جامو ، وناحية كشمير ، وناحية الشمال ، قرابة سنة ونصف سنة

على اننا كنا قد أدركنا منذ ديسمبر ، بعد أن تبين لنا اننا نقف وجها لوجه أمام قوات الجيش الباكستاني النظامية ، أن الموقف قد يتفاقم الى حدود أبعد مما نتصوره ، وأنه قد يؤدي الى حرب ضروس بيننا وبين الباكستان . لذلك استقر رأينا على أن نحيل الامر الى هيئة الامم المتحدة ، وكان هدفنا من ذلك الحيلولة دون اتساع رقعة الحرب

أما حكومة الباكستان فقد نفت بتاتا مرور المغيرين القبليين عبر أراضيها أو انهم ظفروا بأية معاونة منها ، كما أنكرت وظلت تنكر شهورا طويلة اشتراك أية قوة باكستانية أو أية وحدة من وحدات جيشها في غزو كشمير . على أن الادلة سرعان ما تجمعت لدينا ، تشهد باشتراك الجيش الباكستاني في هذا الغزو . وقامت السلطات المختصة بشئون الدفاع فأنشأت في مدينة دلهي متحفا يعرض مدى اشتراك الجيش الباكستاني في هذه الحوادث عند وقوعها ، ويضم كثيرا من الاسلحة التي وقعت في أيدينا ، ومفكرات الجنود وشارات

الوحدات وغير ذلك مما استولينا عليه وقتئذ . ثم اشتدت العمليات العسكرية خلال شتاء سنة ١٩٤٨ ، وفي الوقت نفسه أخذ مجلس الأمن يظهر داخل اطار هذه الحوادث

والآن وقد مضت أربع سنوات أو خمس من البحث والمفاوضة والتوسط ، لا يزال هذا السؤال البسيط الذي تقدمنا به منذ أواخر سنة ١٩٤٧ حيث هو ، لم يحظ حتى اليوم بإجابة ، ولم يحظ حتى بمجرد البحث ، وإن كان قد لقي إجابة غير مباشرة ضمن القرار الذي وضعت له لجنة الأمم المتحدة التي جاءت الى هنا في سنة ١٩٤٨ ، حين قررت أن الموقف قد دخلت عليه عوامل جديدة من جراء وجود قوات باكستانية في كشمير

ثم اتفق الجانبان في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٨ على وقف إطلاق النيران ، ومنذ ذلك التاريخ لم تقع عمليات عسكرية على نطاق واسع وإن كانت قد وقعت اغارات صغيرة من وقت لآخر

هذا هو الموقف منذ ذلك الوقت . . وهكذا إذا صرفنا النظر عن بعض الاضطرابات المحلية وتسلسل الافراد وراء خط وقف إطلاق النيران - وما أكثر ما يحدث ذلك - كان لنا أن نقول ان مسرح الحوادث قد انتقل الآن الى هيئة الأمم المتحدة ، وإلى لجنة الأمم المتحدة ، وإلى مندوبي الأمم المتحدة ، وإلى غير هؤلاء هؤلاء ممن يفدون لزيارة الهند من وقت لآخر

وكان آخر من قاموا بدور الوساطة في هذه المسألة الدكتور جراهام ، وإن كان قد قصر جل تحرياته وأبحاثه على ما أسماه نزع سلاح الولاية . وقد لا يكون اختيار هذا التعبير اختياراً موفقاً ، ولكننا سنستخدمه مع ذلك مجازاً له وتسهيلاً للبحث . فلقد كان الموقف الذي وافقنا عليه حين كانت لجنة الأمم المتحدة هنا يتلخص في أننا ، حرصاً منا على المحافظة على السلم ، كنا قد وافقنا قبل كل شيء على أن تنسحب جميع قوات باكستان ووحداتها المساعدة وغيرها من كل شبر من أراضي كشمير ، بل أكدنا هذه النقطة في الواقع تأكيداً جازماً ، لا لأسباب عسكرية فحسب، بل لما هو أهم من ذلك ، لأسباب أدبية ، فإن قوات باكستان لا شأن لها بالبقاء في أراضي كشمير، وواجبها أن تنسحب منها لأنهم دخلوها غزاةً مغتصبين . وحتى إذا كانت باكستان تتحدى مسألة انضمام كشمير الى الهند وتثير حواها الجدل ، فإن حقيقة ثابتة تبقى بعد كل ذلك ماثلة أمام الجميع ، وهي أن باكستان لا مكان لها في كشمير ، لا من الناحية الأدبية ولا من الناحية السياسية ، ولا من الناحية الدستورية ،

ولا من أية ناحية أخرى ، اذ ليس ثمة ما يسوغ دخول الباكستان أراضي كشمير أو معاونة غيرها على دخولها . لذلك جعلنا انسحاب القوات الباكستانية من أراضي كشمير انسحابا شاملا كاملا ، شرطا أساسيا وجعلنا تحقيقه أمرا ضروريا قبل الدخول مع الباكستان في أية محاولة لتسوية مسألة كشمير . وهذا ما وافقت عليه لجنة الأمم المتحدة في قرارها

على أن مسألة أخرى استجدت في تلك الاثناء ، تلك هي تأليف قوات في الجانب الغربي من الولاية الذي تحتله قوات الباكستان ، أطلق عليها اسم قوات آزاد كشمير أو كشمير الحرة ، اذ كانت الباكستان قد ألغت هناك فرقا تعرف بهذا الاسم . ولم تكن في سنة ١٩٤٨ نعلم الكثير عن هذه الفرق ، وان كانت أخبارها قد ترامت إلينا . لذلك طالبنا الآن بشيء آخر ، هو حل هذه الفرق ونزع سلاحها . لم يكن في استطاعتنا ان نطالب بترحيل أفرادها من الولاية لانهم يعيشون فيها ، فاكتفيناهم بأن نطلب حلهم ونزع أسلحتهم ، أو على حد تعبير لجنة الأمم المتحدة فيما بعد ، في القرار الذي وضعته « حل فرق كشمير الحرة وتجريدها من سلاحها على نطاق واسع »

ومع ذلك فقد بقي الجدل والنقاش قائما بيننا وبين الباكستان طول الوقت بشأن هذا الموضوع ، وأصررنا من جانبنا على أن هذا القرار يعنى حل هذه الفرق حلا كاملا ونزع جميع أسلحتها . أما الباكستان فانها لم تقبل هذا التأويل . وهكذا أصبحت هذه النقطة عقبة أخرى من العقبات التي حالت دون تحويل اتفاق وقف إطلاق النيران الى اتفاقية للهدنة

ونحن من جانبنا كنا قد وافقنا على سحب الجزء الأكبر من قواتنا في كشمير على أن نحفظ فيها بالقدر الذي يكفي للمحافظة على الأمن فيها ضد أي اعتداء من الخارج أو اضطرابات في الداخل . لقد ظل الاحتفاظ بقوات كافية لنا في كشمير شرطا أساسيا تمسكنا به ، كما أصررنا على أن يكون الأمر في ذلك بيدنا ، فلا تنسحب معظم قواتنا الا بعد أن تعود الجيوش الباكستانية الى بلادها عن بكاء أبيها . ثم أعقب ذلك وقف إطلاق النيران ، ولا تزال المحادثات في هذا الموضوع جارية الى الآن

وهكذا قصر الدكتور جراهام جهوده على ما أسماه مشكلة نزع السلاح . . . ومع اننا وافقناه على كثير مما اقترحه ، فقد ظلت الفجوة بين موقفنا وموقف الباكستان واسعة . انها فجوة لم يتم التغلب عليها بعد

انضمام كشمير الى الهند كامل الأركان

كلما رجعت ببصرى الى السنين الخمس الماضية زادت عقيدتى بأن أهل كشمير وأهل الهند بل وحكومة الهند كذلك - وأقول ذلك فى تواضع جم - قد سلكوا الطريق القويم جميعا ، وساروا فيه لا يبتغون عنه عوجا ، رغم أخطاء تافهة عديدة وقعوا فيها من وقت لآخر . فلقد اتبعنا الخطة التى آمنّا بأنها الخطة السليمة حتى فى أشد الاوقات التى بدت فيها خطتنا غير ملائمة لظروف الحال ، فأغضبت بعض الناس أحيانا بينما لو انحرفنا بها قليلا ذات اليمين أو ذات الشمال لكسبنا من وراء ذلك بعض الفوائد فى الدول الأجنبية ، فى وقت كان علينا أن نحسب فيه لهذه الدول الأجنبية حسابا ، بعد أن احتكمتنا إليها فى مسألة لها أهمية بالغة فى حياتنا ، هى مسألة كشمير . ذلك لأن اهتمامنا بكشمير لم يكن وليد مطمع فى كسب أرض جديدة بل هو وليد أسباب أخرى سبق لى أن بسطتها

ان بعض الناس فى البلاد الأخرى ينظرون الى كشمير على أنها مجرد رقعة من الأرض ، ولهذا كانت فى نظرهم أشبه باللعبة يتلهون بها . أما بالنسبة لنا فهى كل شىء لأنها جزء من صميم حياتنا . ومن هنا كانت محاولة دول أجنبية معينة معالجة قضية كشمير بطريقة عارضة ، فتحدثت عن نزعة الهند الاستعمارية وعن رغبتها فى التوسع . وكبتنا مشاعرنا ازاء هذه العبارات التى تلقى جزافا ، رغم ما كان يعتمل فى نفوسنا من غضب مرده هذا النقد الذى يجافى روح الخير والتسامح ، وأسلوب الاستعلاء الذى كان يتحدث به الينا بعض الناس ويوجهون به الكلام الى هذه الدولة العظيمة - الهند . نعم فلقد بلغت بهم الصفاقة حدا كانوا يتحدثون فيه عن روحنا الاستعمارية ، بينما هم استعماريون فى الصميم ، يشنون خروبا استعمارية ، ولا يزالون يستعدون لشن

من خطاب ألقاه رئيس الوزراء نهرو فى البرلمان الهندى فى ٧ أغسطس سنة ١٩٥٢

حرب مستقبلية • وكل ذنب الهند في ذلك انها حاولت أن تحمي
كشمير من الغزو الذي وقع على أراضيها ، ولكن لبعض الناس من
الجرأة على الحق مع ذلك مايسمح لهم بالتحدث عن الاستعمار الهندي
نعم فلقد ضبطنا أنفسنا كما قلت ، وسنظل نحاول أن نضبط
أنفسنا ، ولكن لاعن ضعف أو استسلام ، وبقينا ثابتين في موقفنا
لانتزع عنه ، وظللنا دائما على ايماننا بسلامة موقفنا • ولقد
بحثت في كل ركن من أعماق نفسي ، وراجعت كل خطوة رئيسية
وكل قرار هام اتخذناه في مسألة كشمير ، وأقول لكم مخلصا ، اننى
لم أجد في كل ما فعلناه شيئا يمكن أن يؤخذ علينا أو يوصف بأنه
عمل غير صائب • ومع أن حكومتى هى المسئولة أخيرا عن الدورالذى
قامت به الهند في مسألة كشمير فقد كنت شخصا معنيا بكل خطوة
اتخذناها في هذه المسألة خلال السنوات الخمس الماضية • صحيح
اننى اذا نظرت الآن الى الوراء واستعرضت الحوادث الماضية تبين لى
ان من المسائل ، من بعض المسائل الثانوية ، ما كان يمكن أن نعالجه
بأسلوب مختلف ، ولكننى مع ذلك لا أجد مسألة رئيسية واحدة
كان يمكن أن نعالجها بغير ما عالجناها به • وقد نكون أخطأنا في بعض
الاحيان لأننا كنا حريصين على المحافظة على السلم وعلى تجنب الحرب
بأى ثمن ، ولكننى مع ذلك أتمنى أن أخطئ دائما في سبيل هذا
الهدف النبيل

أما أن يتهمنا بعض الناس بالجشع ، أو بالجنوح الى الاستعمار، أو
بنقض العهد فهو ظلم ما بعده ظلم • لقد سبق لى أن قلت ، وأعيد الآن
ما قلته ، بأن كل خطوة خطوناها في هذه المسألة كانت تستند الى
الايمان بصحة ما فعلناه ، وان كل كلمة صدرت منا ، وكل عهد قطعناه
على أنفسنا للامم المتحدة أو لكائن من كان ممن جاءوا الينا ، قد وفينا
به نصا وروحا ، كما نفذنا جميع التوكيدات التى سبق أن أعطيناها
وشتان بين موقفنا هذا وبين مايمكن أن تدعيه الباكستان لنفسها •
فلقد كانت خطتها بازاء مسألة كشمير تقوم من أولها الى آخرها على
أكذوبة كبرى ، مردها انكار الباكستان بأن لها ضلعا في غزو كشمير •
ولقد كان خيرا للباكستان ، مادامت تطمع في كشمير ، أن تذهب اليها
وأن تحارب صراحة بغية الفوز بها ، دون أن تكذب وتصر على كذبها ،
ودون حاجة الى انكار كل صلة لها بغزو كشمير في وقت ظلت جيوشها
قابعة فيها منذ ستة أشهر كاملة • ثم انك اذا أقمت قضيتك على
أكذوبة ، كان عليك أن تصر على أكذوبتك وأن ترددها في كل مناسبة

وهكذا رددت الباكستان أكتوبتها أمام مجلس الأمن شهرا بعد شهر ، فقد كانت جيوشها في كشمير بينما وزير خارجيتها يقف في مجلس الأمن ليعلن بأن هذه الجيوش لاوجود لها فيها . انه لعمرى موقف شاذ ، ذلك الذى وقفته الباكستان من هذه القضية . فلما جاءت لجنة الأمم المتحدة أخيرا هنا وأوشكت أن تسافر الى الحدود ، ولم يعد فى الامكان بعد ذلك حبس هذه الحقائق أو إخفاؤها عن أعضاء اللجنة - هنا اعترفت الباكستان بوجود جيوشها فى الاراضى الكشميرية . نعم فلقد اضطرت الباكستان وقتئذ الى الاعتراف ، وقدم القائد العام للقوات الباكستانية - وكان اذ ذاك بريطانيا معروفا - بيانا بذلك ذكر فيه انه كان مضطرا الى حماية الباكستان نفسها بتسيير الجيوش الباكستانية على كشمير لانه كان يخشى على الباكستان من أن تغزوها الهند عبر كشمير من جهة ما فى أواسط آسيا

هذه هى بداية قصة كشمير العجيبة ، ولعل من الخير أن نردها على مسامع الناس من وقت لآخر حتى لا ينسوها ، فان من الناس من هم سريعو النسيان . لقد أصبحت قصة دولية يتندر بها الناس فى كل عواصم العالم . نعم ، فهذه القصة البسيطة ، هذا الغزو الذى تعرضت له كشمير ، بل هذا العمل الذى لا يخرج عن انه عمل من أعمال التلصص والنهب ، والسلب ، تنسى الآن ويمر بها بعض الناس من الكرام ، بينا يحتدم الجدل والنقاش حول مسائل أخرى . وهكذا كانت السنوات الخمس الاخيرة مدرسة لنا ، مدرسة تعلمنا منها بعض اتجاهات السياسة العالمية وما يمكن ان يكون عليه سلوك بعض الشعوب ، تعلمنا منها كيف ترسم بعض الدول لنفسها صورا محرفة وترفض أن تنظر الى بعض المسائل الواضحة نظرة مستقيمة مادام ذلك يوافق هواها

... حينما جلا البريطانيون عن الهند كان يسود الجو قسط كبير من سوء التفاهم على أثر الموقف الذى خلفته فى الهند مسألة التقسيم والتصريحات التى أصدرتها المملكة المتحدة بشأن الولايات الهندية . وانى أستمحكم فى أن أدلى فى هذا المقام برأى فى هذا الموضوع فى غير تحيز ، سالكا فى ذلك مسلك القاضى أو المحامى الدستورى . فلقد انتزع التقسيم جزءا من اراضى الهند بموافقتها ورضائها . أما سائر الهند ، بما فى ذلك الولايات ، فقد أضحي وحدة متماسكة متكاملة . ومن ثم فان هذه الولايات تظل جزءا من الهند الا اذا حدث ما يفرق بينها وبينها . فالهند هى الاصل لانها

ليست ثمرة التقسيم ، بعكس الباكستان التي ولدت من هذا التقسيم .
لقد بقيت الهند هي الهند ، ظلت كذلك ، وهي لا تزال كذلك ،
وستظل أبدا كذلك . ولهذا فان كل ولاية من ولايات الهند هي حتما
جزء من الهند ، تحتفظ بصلاتها القديمة معها ، وتظل من الهند كما
كانت ، الا اذا استقر رأيها على خلاف ذلك

ان جلاء البريطانيين عن الهند في سنة ١٩٤٧ أعادنا الى حد ما
الى مثل الحالة التي كنا عليها قبل دخول البريطانيين الهند . ومع
أن هذا الشبه يمكن أن يتبعه الانسان في نواحي أخرى ، فأننى لا أزمع
أن اتبعه الآن تجنباً لما قد يثيره من مسائل جدلية . على أية حال ،
حينما جاء الانجليز الى الهند أولا واقاموا لانفسهم سلطانا فيها كان
من الجلى أنه لا سبيل الى صاحب سلطان أن يبقى مستقلا عن سلطة
البريطانيين . نعم قد أتيح لبعض اصحاب السلطان أن يحتفظوا
بشبه استقلال في ولاياتهم ، أو يبقوا تحت الحماية البريطانية أو في
أى وضع آخر ، ولكنها كانت كلها اوضاعا من اوضاع التبعية .
وهكذا خضعت الولايات الهندية بالتدريج لسلطان البريطانيين ودانت
لهم بالولاء شيئا فشيئا . والآن ، بعد أن جلا البريطانيون عن الهند ،
لا يجوز ، عملا بنفس المنطق ، أن تنفصل عن الهند بعض أجزائها هنا
وهناك ، وأن تستقل بثئونها وتسير وحدها في طريقها . صحيح أنه
كان للباكستان وضع خاص لانها لم تعد بعد التقسيم داخل اطار
الهند . أما فيما عدا الباكستان ، أما في سائر اجزاء الهند ، فكان
على الامراء وغيرهم ، أيا كانوا ، وسواء أرادوا أم لم يريدوا ، أن يعترفوا
للهند بالسيادة وأن يدينوا بالولاء للجمهورية الهندية . ولذلك فان
بقاء كشمير بعض الوقت قبل ان تعلن انضمامها الى الهند لا يغير
من الامر شيئا ، ولا يجعل منها ولاية مستقلة خلال تلك الفترة .
وما دام انها لم تكن مستقلة فقد كان لزاما علينا ، ابان تلك الفترة ،
باعتبارنا وحدة قائمة ومستمرة ، أن نذود عن مصالحها وان نبسط
عليها جناح حمايتنا

... على أنه لا يزال هناك على ما يبدو قصور لدى بعض الناس
عن ادراك حقيقة انضمام كشمير الى الهند . لقد أتيح لى منذ بضعة
أيام ان أقرر في هذا المجلس بأن انضمام كشمير الى الهند قد استكمل
كل مقوماته واركانه ، سواء من ناحية القانون أو من ناحية الواقع .
ومع ذلك فلا يزال بعض الناس ، ولا تزال بعض الصحف ، ومعظمها
من صحف الخارج ، يسلكون سلوك من يؤمن بأن حدثا وقع في

الاسبوع الماضي ، أو في الكثير منذ أسبوعين أو ثلاثة ، هو الذي جعل هذا الانضمام مستوفيا لجميع شرائطه . أما في رأي فان هذا الانضمام كان قد استكمل أركانه كلها من ناحية القانون ومن ناحية الواقع منذ أكتوبر سنة ١٩٤٧ . تلك حقيقة ثابتة لا تقبل جدلا أو حاجة لان انضمام الولايات جميعها الى الهند كان تاما ومستكملا منذ شهر سبتمبر من تلك السنة أو بعيد ذلك بقليل ، حين انضمت جميع الولايات في الشئون الرئيسية الثلاث : السياسة الخارجية ، والمواصلات ، والدفاع . فهل ثمة من يزعم بأن انضمام احدى هذه الولايات لم يستكمل أركانه لا لسبب سوى ان انضمامها كان قاصرا على هذه الشئون وحدها ؟ بديهي لا . بل كان انضماما كاملا ومستوفيا لجميع شرائطه أمام القانون ومن ناحية الواقع . وكذلك كان انضمام جامو وكشمير في أواخر أكتوبر ، فهو انضمام لا يقبل شكاً ولا يسمح بجدل . وانه ليدهشني حقا أن يكون في العالم كله ، سواء في هذه الجهة أو في أية جهة أخرى ، من يستطيع أن يجادل في هذه الحقيقة الواضحة أو يشكك فيها . لقد سبق لي ان أخطرت هذا المجلس الموقر بأن لجنة الأمم المتحدة ، حين جاءت هنا ، تصحبها هيئة كبيرة من المستشارين القانونيين وغيرهم ، كان الباب مفتوحا أمامها لمناقشة هذه الحقيقة أو إثارتها ان هي كان يداخلها أى شك فيها . ولكنها لم تفعل . وأنى لها أن تفعل وشرعية هذا الانضمام ماثلة أمامها وأمام مستشاريها القانونيين في وضوح لا يترك مجالا لشك أو سبيلا لجدل

العون العسكرى الأمريكى للباكستان

ان هذا المجلس الموقر ليدكر اننا ظللنا خلال السنوات الثلاث الاخيرة نعرض على الباكستان اصدار تصريح بعدم التجاؤ الدولتين الى الحرب فى حل ما يشجر بينهما من خلاف . وأن تصريحنا كهذا لهو فى الواقع ، وفى لغة السياسة الدقيقة ، شبيه بميثاق بعدم الاعتداء . لقد تقدمنا بهذا العرض للباكستان مرارا ، والباكستان ما زالت ترفضه المرة بعد الاخرى وأن كنا لاندري لرفضها سببا . ولو أن تصريحنا بعدم الالتجاؤ الى الحرب ، أو بعبارة أخرى لو أن ميثاقا بعدم الاعتداء ، تم بينهما لكان ذلك ادعى الى التخفيف من حدة التوتر بينهما ، بل وفى الجهات المحيطة بهما كذلك ، ولأدى الى خلق مزيد من الشعور بالطمأنينة فى البلدين ، ولكان ذلك كله عوننا لنا على حل المشكلات التى تواجهنا

والآن علينا أن نعالج مسألة العون العسكرى الذى تقدمه الولايات المتحدة الى الباكستان ، فى ضوء رفض الباكستان للعرض الذى تقدمنا به اليها مرارا بشأن اصدار تصريح من جانب الهند والباكستان بعدم الالتجاؤ الى الحرب . وانى لا ييح لنفسى أن أقول بأن مجرد تصور أى اعتداء يقع من جانب تلك الدولة العظيمة ، الصين ، أو من جانبنا نحن على الباكستان ، فى الأوضاع الحالية ، أمر مستبعد لا يطاوع العقل صاحبه حتى على مجرد التفكير فيه ، أيا كان الدافع الذى يمكن تخيله لوقوع مثل هذا الاعتداء . وأنا اذ أقول ذلك أقوله وأنا أنظر الى احتمالات الموقف المجردة

فكيف اذن ، والامر على هذا الوضع ، جاز لموضوع العدوان أن يثار وأن تتخذ منه ذريعة لتقديم هذا النوع من العون العسكرى الى

من بيان لرئيس الوزراء نهرو القاه فى البرلمان الهندى فى أول مارس سنة ١٩٥٤

الباكستان ؟ انى وايم الحق لا أعرف سببا واحدا يمكن أن يكون مسوغا لذلك . أما أنا ، فانى من ناحيتى أرحب بكل دعم صحيح للباكستان ، لا من الناحية الاقتصادية وحدها بل ومن الناحية العسكرية ، لو أن ذلك تم فى ظروف عادية . ولكنه اجراء غير عادى ، انه اجراء شاذ يخل بالأوضاع السليمة ، وهو من أجل ذلك اجراء غير سليم يجافى السلم ويتنافى معه

لقد صرح رئيس جمهورية الولايات المتحدة بأنه كفيل بمنع أى عدوان اذا ما أساءت الباكستان استخدام المساعدات العسكرية التى تتلقاها وعمدت الى الاعتداء على غيرها . وانى لا يخامرنى شك فى أن رئيس جمهورية الولايات المتحدة يبغض كل عدوان ويعارضه ، ولكننا مع ذلك قد تعلمنا من التجارب أن الاعتداءات قد تقع دون أن يتخذ ما يحول دون استمرارها . فقد وقع اعتداء على كشمير منذ ست سنوات ونصف سنة كانت له نتائج وخيمة ، ومع ذلك فإن الولايات المتحدة لم تقم الى هذه الساعة حتى بمجرد استنكار هذا العدوان ، بل على العكس طلب الينا الا نتشدد كثيرا فى هذه المسألة من أجل المحافظة على السلام . وقد يتكرر العدوان مرة أخرى وينكر المعتدى عدوانه كما حدث من قبل الى أن انفضح أمره ولم يعد فى الامكان اخفاؤه . وهكذا اذا هيئت الظروف المواتية لهذا الاعتداء فهو واقع لا محالة رغم حرص الولايات المتحدة على منعه . ولن يخلف هذا العدوان سوى مجادلات ومناقشات عقيمة تدور كلها حول نقطة واحدة : أهو عدوان أم لا ؟ لذلك كان العون العسكرى الأمريكى للباكستان خليقا بأن يهىء الظروف التى تمهد لهذا العدوان بل وتدفع اليه دفعا

لقد ذكرت مرارا أن تقديم العون العسكرى للباكستان من جانب الولايات المتحدة من شأنه أن يخلف موقفا خطيرا بالنسبة لنا فى الهند ، وبالنسبة لآسيا كلها . فهو يزيد التوتر حدة وتفاقما ، ويجعل المشكلات التى أعترضت الهند والباكستان أكثر استعصاء على الحل . بينما الواجب يقضى على الهند والباكستان على السواء بأن تسعيا الى حل هذه المشكلات وان تعمل على تنمية علاقات التعاون التى يفرضها عليهما موقعهما الجغرافى ، بوصفهما جارتين متلاصقتين ، ويحتمهما تاريخهما الطويل المشترك . فهى مشكلات لاتحل الا بجهودهما وحدهما دون تدخل غيرهما من الدول . بل لقد كان تدخل الغير فى الماضى هو الذى عوق وصولهما الى حل لتلك المشكلات وحال

دون ذلك . وبعد أن كان الجو قد تحسن بينهما في الفترة الأخيرة وتشبع بروح الصداقة والمودة على أثر التشاور المباشر الذي جرى بين رئيسي وزراء البلدين وما أسفر عنه ذلك من تقدم في سبيل حل هذه المشكلات ، عادت الأمور فتعقدت وظهرت في الأفق صعوبات جديدة

وما العون العسكري الذي تتولى الولايات المتحدة تقديمه الى باكستان الا نوع من التدخل في المشكلات القائمة بين البلدين ، بل قد يكون محفوفا بنتائج أوخم وأبعد أثرا مما سبقه من ضروب التدخل الماضية

لقد أعلن رئيس وزراء باكستان أخيرا بأن هذا العون العسكري الذي تحصل عليه بلاده ينطوي على خطوة ايجابية نحو دعم العالم الاسلامي ، وان باكستان قد بدأت بذلك صفحة جديدة من تاريخها ، وأصبحت أهلا للقيام بدور هام في شئون العالم . بل ذهب الى حد القول بأن هذا العون من شأنه ان يساعد على حل مسألة كشمير ، وهي عبارة ان دلت على شيء ، فانما تدل على الاتجاهات التي يسير فيها تفكيره ، وعلى النحو الذي قد يستخدم فيه هذا العون العسكري ، ذلك لان العون العسكري لا يستخدم الا في احدى حالتين : الحرب او حالة التهديد بالحرب

وثمة مسألة صغيرة أخرى ، وان لم تكن في الواقع صغيرة لانها تتصل بتصميم موضوعنا ، فهي مسألة لها اساس بموضوع كشمير . فان هذا المجلس ليذكر ان مسألة القوات العسكرية التي يحتفظ بها في كشمير كانت من بين المسائل التي ظلت موضع البحث خلال العامين الماضيين توطئة لاجراء الاستفتاء في كشمير ، بعبارة أخرى انها مسألة تخفيض عدد القوات التي تبقى هناك او هو ما يعرف أحيانا بنزع السلاح فيها ، وانه رغم ذلك لم يتم الوصول الى اتفاق في هذا الصدد . اما الآن فقد أصبح من واجبنا أن ننظر الى هذه المسألة من زاوية أخرى مختلفة كل الاختلاف ، بعد أن أصبحت الاسلحة الاضافية تتدفق من الخارج على باكستان فيما وراء خط إطلاق النيران في كشمير وتوضع تحت تصرفها

الا انها حدث يغير الأوضاع القائمة

المسلك الودى

قصة كشمير قصة طويلة وان كانت من حيث جواهرها وأهميتها لا تبدأ الا من النصف الثانى من شهر أكتوبر سنة ١٩٤٧ ، حين تعرضت تلك الولاية لغزو جاءها عن طريق الباكستان ، وعلى يد الباكستان . هذه هي الحقيقة الأساسية التى تقوم عليها المسألة كلها ، ومن ثم يجب أن نذكرها دائما لأن كل شىء بعد ذلك إنما تفرغ من هذه الحقيقة ، ولأن كل قرار يتخذ فى مسألة كشمير وكل بحث يقصد من ورائه معالجة مشكلتها يجب أن يعتد بهذه الحقيقة والا يغفلها أبدا والنقطة الأخرى التى يجب أن نذكرها بعد ذلك هى ان جلاء القوات الباكستانية المسلحة عن أراضى كشمير المحتلة كان أول ما طالبت بتنفيذه لجنة الأمم المتحدة . صحيح أنه جرت أحداث طويلة عريضة من الاستفتاء وما يجب على الهند أن تفعله ، أو لا تفعله ، ولكن الطلب الأول الذى طالبت به الأمم المتحدة كان دائما جلاء القوات الباكستانية عن الأراضى الكشميرية التى تحتلها . أما ما عدا ذلك من المسائل التى تناولها الأخذ والرد فلم يأت الا فى مرحلة متأخرة ، اذ طلب الينا سحب معظم قواتنا بشرط أن تنسحب قوات الباكستان من الولاية كلها بغية التخفيف من حدة التوتر السائد ، وان نحافظ بجيوشنا فى الولاية بالقدر الذى يكفل حمايتها . وهكذا كان حق بقاء جيوشنا فى كشمير أمرا مسلما به ، وكانت الحجة التى أدلى بها لتبرير ذلك أنه ما دامت الباكستان ستسحب كليلة من ولاية كشمير ففى استطاعة الهند أن تقلل من عدد قواتها لما يهيئه ذلك من جو أكثر ملائمة للوصول الى حل سلمى

واليوم ، وقد انقضى على غزو كشمير ثمانى سنوات ونصف ، لاتزال الجيوش الباكستانية قابعة فى أراضى كشمير ، ولذلك فان كل حديث عن الاستفتاء وغيره إنما هو من لغو الكلام ، لان الحديث فى

بيان القاه رئيس الوزراء نهرى فى البرلمان الهندى فى ٢٩ مارس سنة ١٩٥٦

هذه الموضوعات لا يمكن ان يثار الا بعد ان تتخذ الباكستان خطوة ايجابية معينة ، هي سحب جميع قواتها المسلحة من كشمير . ولن يكون للباكستان قضية تسمع حتى تؤدي اول واجباتها فتجلو عن اراضي جامو وكشمير التي اعتدت عليها . هذه حقيقة أساسية يجب ألا تعزب عن بال أحد

ولقد قامت طوال هذه السنين محاولات عديدة لمواجهة الشروط التي تضمنها قرار الامم المتحدة ، ولكنها جهود ذهبت كلها أدراج الرياح ولم تسفر عن أية نتيجة

واستبان من كل ذلك أن حكومة الهند وحكومة كشمير لا يمكن أن تظلا في حالة معلقة بشأن مستقبل كشمير ، وانه لا بد من عمل شيء . ومرت السنون واتخذت حكومة كشمير خطوات معينة ، بموافقة حكومة الهند ، فانتخبت جمعية تأسيسية ، ما لبثت أن اجتمعت لمباشرة عملها . وقد أوضحنا وقتها أنه اذا كان لهذه الجمعية ملء الحرية في أن تقر أى دستور تراه فاننا في الوقت نفسه سننظر مقيدين بالتزاماتنا الدولية

ومرت سنون أخرى والباكستان لاتزال تحتل اراضي كشمير التي وقع عليها العدوان الباكستاني ، كانت خلالها الجمعية التأسيسية في كشمير قد قامت بوضع دستور لتلك الولاية وأقرت كثيرا من قوانين الاصلاح الزراعى ، ونفذت عددا من مشروعات التنمية امتد خيرها الى أهل كشمير ، فقطعوا بذلك شوطا محسوسا من التقدم في جميع بقاع الولاية ما عدا ذلك الجزء الذى اغتصبته منها الباكستان . وهكذا أتيح لأهل جامو وكشمير أن يستمتعوا بقدر من الرفاهية في ظل حكومتهم لم يتح لهم مثله من قبل في أى عهد من عهودهم السابقة

وهكذا مضت سنوات ثمانية أو تسعة وقعت فيها هذه التغيرات الهامة واستقرت بعدها حياة أهل كشمير

ومع كل هذا فان رئيس جمهورية الباكستان يردد هو وغيره الحديث عن « الذل والمهانة » التي يعيش فيها أهل كشمير . وأننى في الواقع لست أدري كيف يتحدثون بهذا الاسلوب وكيف يلقون القول على عواهنه على هذا النحو دون شعور بالمسئولية . فكشمير ليست كتابا مغلقا ، بل هي كتاب مفتوح امام الجميع . وقد زارها خلال العام الماضى خمسون ألفا من السياح . واذا كانت ثمة حقيقة قد برزت امام أعينهم أكثر من أى شيء آخر فهي أن ولاية كشمير لم تحظ يوما بقسط مما تحظى به اليوم من الرغد والرفاهية . وليس

من شأنى أن أتحدث عن أحوال السكان فى الجانب الآخر من خط وقف إطلاق النيران ، ولكنى ألحظ مع ذلك نزعة مستمرة بينهم الى الانتقال الى هذه الناحية من الخط المذكور كى يشاركوا أهل كشمير سعادتهم وورغدهم

ثم بينا نحن مشغولون مع رئيس وزراء الباكستان فى بحث الطرق والوسائل المؤدية الى حل الخلافات بيننا ، اذا بعامل جديد يستجد على الموقف . ذلك هو الوعد الذى قطعتة الولايات المتحدة للباكستان بأن تقدم اليها المهونة العسكرية ، ثم ما لبثت أن جعلت من هذا الوعد حقيقة . فلقد كان من جراء ذلك خلق موقف جديد ، لا من الناحية العسكرية وحدها بل ومن الناحية السياسية كذلك ، وترتب على ذلك أن أصبحت خطتنا الاولى فى معالجة الموقف غير متمشية مع هذا التطور الجديد ، وصار من الواجب علينا أن نعيد النظر فى تلك الخطة ، بعد أن تفاقم الموقف وازداد سوءاً بسبب تدفق العسود العسكرية على الباكستان من ناحية ، وعقد معاهدة جنوب شرقى آسيا ثم حلف بغداد من ناحية أخرى

لقد كنا فى بحثنا لمسألة كشمير مع ممثلى الباكستان وغيرهم نضع دائماً نصب أعيننا الجانب العملى للمسألة بالإضافة الى الاعتبارات القانونية والدستورية . بعبارة أخرى كان همنا منصرفاً الى كفالة حرية أهل كشمير وسعادتهم ، وتجنبهم كل عمل من شأنه القضاء على الطمأنينة والاستقرار فى بلادهم بعد أن أخذت الامور تسير فى مجراها الطبيعى نحو التقدم ، أو يكون من أثره دفعهم الى الهجرة نحو هذا الجانب أو ذاك . فلو أن شيئاً من ذلك حدث بالفعل لادى الى الاصطدام بالباكستان ، الامر الذى عملنا دائماً على تجنبه . اننا نحرص كل الحرص على حل مشكلة كشمير بيننا وبين الباكستان ، ولكن لا كانت تسوية لهذه المشكلة اذا كانت الوسيلة الى ذلك تؤدي بنا الى الاصطدام بالباكستان . ومن جهة أخرى فان أية خطوة كانت تبدو منطقية منذ بضع سنوات قد أصبحت الآن أكثر استعصاء على التنفيذ لأنها تنطوى الآن على اقتلاع لكثير من الأشياء التى امتدت جذورها فى أعماق حياة كشمير ، سواء فى الناحية القانونية أو الدستورية أو العملية . وقد أبنا كل ذلك لرئيس وزراء الباكستان فى المرة الأخيرة التى جاء فيها إلينا . قلنا له وقتها : « عليكم ان تعترفوا بالحقائق فى وضعها القائم ، فان من العبث الاستناد الى أسس بالية متجاهلين الحقائق القائمة » وفى خلال ذلك حدثت تطورات دستورية ، فى دستورنا وفى دستور

كشمير على السواء . فقررنا في دستورنا أنه لايجوز أن نقر أى تغيير في وضع كشمير دون موافقة جمعيتها التأسيسية

ومن جهة أخرى كان من أثر انشاء وحدة واحدة من باكستان الغربية أحداث تغيير يهم أهل كشمير بطريق غير مباشر وأن كان لايعنينا نحن مباشرة

كل هذه العوامل أوضحتها لمندوبي الباكستان ، كما أوضحت لهم اننى مع استعدادى لأن أبحث معهم أى جانب من جوانب مسألة كشمير يختارونه ، فان عليهم إذا أرادوا أن يكونوا واقعيين، أن يتقبلوا التغييرات التى طرأت على الموقف ، وأن يعتدوا بكل ما حدث خلال السنوات الثمانية أو التسعة التى مضت ، ويكفوا عن التحدث باللغة التى كانوا يتحدثون بها من قبل . ولكنهم لم يتقبلوا هذا الوضع قبولاً حسناً ، وانتهى الحديث عند هذا الحد بعد أن قلت لهم أنه لا بد من قبول هذه الأوضاع الجديدة سوى استمرار تأزم المحادثات التى تجرى بيننا

وكان قد سبق لى قبل ذلك أن عرضت على مندوبي الباكستان اصدار تصريح بعدم الالتجاء الى الحرب فيما يعرض لنا من مشكلات، ايا كانت الظروف والملايسات ، ودارت بيننا وبين الباكستان مكاتبات عديدة فى هذا الشأن ، ولكن نواب زاده لياقت على خان ، وكان رئيساً لوزراء الباكستان وقتئذ ، لم يوافق على هذا العرض قائلاً : « قبل أن نصدر تصريحاً من هذا القبيل علينا أولاً أن نسوى المسائل المعلقة بيننا ، أو أن نوافقوا على الأقل على تسويتها بوسيلة آلية كالتحكيم مثلاً »

قلت له : اننى أعتقد أن اصدار تصريح بعدم الالتجاء الى الحرب من شأنه أن يهيء جواً جديداً يساعد على تسوية هذه المسائل وأردفت ذلك قائلاً انك حين تتحدث الى وتطلب منى أن أقيّد نفسي بمنهج محدد فانك انما تساعد على ظهور الخلافات من جديد ، ذلك أنه اذا نشأ خلاف فانه يحال للتوفيق شهراً أو شهرين ، يتاوهما شهر أو شهران آخران للتوسط ، ثم تتبعهما عملية التحكيم . وهكذا لا ينتهى الموضوع قبل أربعة أشهر أو خمسة . وأنا لا أعرف دولة واحدة قبلت أن تقيد نفسها بقيد الالتجاء الى التحكيم فى كل مشكلة ، سياسية كانت أو غير سياسية ، يمكن أن تعرض لها فى المستقبل . نعم فأننا بالحد من سيادتنا انما نحد من قدرتنا على الاضطلاع بالمسائل السياسية العليا التى لاسبيل الى معالجتها الا بمعرفة الدول

نفسها صاحبة الشأن . وهناك ولا شك مسائل عديدة يمكن معالجتها وحلها بغير التحكيم . ولذلك فان مطالبتنا بأن نربط أنفسنا دائماً الى عجلة التحكيم في المستقبل ليست السبيل العملى او الطريق القويم لمعالجة المسائل . وانتهى الامر بيننا عند هذا الحد

وقد أثار رئيس وزراء الباكستان الحالى هذا الموضوع ، وكنت سعيداً بأن أرحب باقتراحه ، وان كان مما لاشك فيه انه لاينبغى لنا أن نقيّد أنفسنا ، في تصريح بعدم الالتجاء الى الحرب ، بشتى أنواع الاشتراطات ، والا عدت بنفسك مرة أخرى الى الحلقة المفرغة وطلب اليك ان تسوى المسائل اولاً ثم تصدر تصريحك ثانياً . ولمعمرى ، فيم يكون التصريح اذا انت سويت كل خلافاتك ؟

والآن وقد مضت على مسألة كشمير تسع سنوات ، بدت خلالها في أوجه متعددة أثرت في حياة اهل تلك الولاية وفي حياة اهل الهند بمختلف الوسائل ، كما أثرت في دستورنا وسيادتنا ومصالحنا الكبرى، هل من المعقول ان يطلب منى بعد ذلك ان اوافق على تعيين سلطة اجنبية عنا لتقوم بدور الحكم في هذه المسألة الهامة ؟ ان دولة واحدة في العالم لايمكن ان تقر التصرف في شئونها الهامة على هذا النحو . ولكننى اعتقد في الوقت نفسه انه مادامت الباكستان ، ومادما نحن ، قد اتفقنا على ألا نلجأ الى الحرب بأية حال في تسوية مايشجر بيننا من خلاف ، فان الواجب يقتضينا ان نحل مسائلنا بالطرق السلمية حتى ولو تأخر حلها بعض الوقت ، فان من الأفضل أن تظل المشكلة معلقة عن أن نلجأ في حلها الى الحرب

وانى لشديد الأمل في أن تعير حكومة الباكستان عنايتها الى الحقائق الرئيسية في الموقف ، وان تدرك اننا لانريد بها سوءاً ، بل نريد ان نكون اصدقاء لها ، وان نحل ما بيننا وبينها من مشكلات بطريق ودى . وانى لوائق من اننا قادرون على حلها لو اننا سلكنا الى ذلك الطريق الذى يسلكه الاصدقاء

الحل العملى

لا يخالجنى ظل من الشك فى ان الهند قد اتبعت بازاء كشمير سياسة
حكيمه صائبة تقوم على الرشده والنبيل وضبط النفس ، وتعود بالخير
على اهل كشمير ، وعلى اهل الهند والباكستان على السواء

لقد قلت لقادة الباكستان فى صراحة : « أعتقد انكم قد ارتكبتم كثيرا
من التطرف فى كشمير ، وانتم لاحق لكم فى ان تجثموا فوق صدر
جزء من ارضها . ولكن اما ورغبتي منصرفة الى تجنب كل صدام او
اضطراب ، فانى على استعداد لأن أقبل تسوية موضوع الاجزاء التى
تحتلونها من ارض كشمير بتخطيط الحدود على اساس خط وقف
اطلاق النيران الحالى ، فليس بنا حاجة الى الاستيلاء على تلك الاجزاء
عن طريق الحرب »

فلقد كانت مسألة الاستفتاء مشروطة بشرط واضح ، هو جلاء
الجيش الباكستانى جلاء شاملا كاملا عن اراضى كشمير قبل كل
شئ . ولكن الباكستان قصرت عن تنفيذ هذا الشرط الاساسى طوال
تسع سنوات كاملة ، تغير خلالها وجه كشمير وتبدل الكثير من معالم
الحياة فيها . فاذا وقع اليوم ما من شأنه ان يززع ماتم تحقيقه فى
كشمير كان ذلك محفوفا بخطر جسيم على كشمير ، وعلى الهند
والباكستان جميعا ، لان كل زعزعة لا بد ان تجر فى أعقابها الى كارثة
شبيهة بتلك التى مرت بحياة الهند والباكستان وهزت اركانها خلال
سنة ١٩٤٧ . واذن لعاد سيل المهاجرين يتدفق من جديد على
الهند والباكستان ، وفى هذا مافيه من خراب على كشمير ، فضلا
عما يولده من مرارة فى النفوس فى الهند والباكستان كليهما . وهكذا
بدلا من تسوية المشكلة وتقارب هاتين الدولتين من بعضهما بعضا
يستجد موقف خطير ويزداد البلدان بعدا وجفاء

من خطاب القساه رئيس الوزراء نهرو فى اجتماع هام بدلهى فى ١٣ ابريل
سنة ١٩٥٦

ولقد اتيح لى منذ اكثر من عام ان اقول لقادة الباكستان فى عبارة صريحة بأن عليهم ان يفكروا جديا فى الحقائق الاساسية لمشكلة كشمير ، وبأننى على استعداد لان اتحدث اليهم بشأنها كما يشاءون وأطول وقت يريدون ، ما دمتا نريد أن نهتدى الى طريق نستطيع ان نتعاون فيه على ايجاد حل لمشكلتنا المشتركة ، ولكن اى أمل مع ذلك يمكن ان يراودنا الآن ابتغاء حل هذه المشكلات وقد مضت سبع سنوات أو تزيد عجزنا خلالها عن ان نجد تسوية لمشكلة بسيطة هى مشكلة جلاء الجيوش الباكستانية عن ارض كشمير قبل اجراء الاستفتاء فيها ؟ بل لقد طرأت على الموقف منذ ذلك الوقت تغيرات كثيرة ، وها هو العون العسكرى الذى تقدمه الولايات المتحدة الى الباكستان قد غير معالم المشكلة وقلبها رأسا على عقب . وانى لاعترف بأن الولايات المتحدة لم تقصد من عونها العسكرى للباكستان ان تستخدمه الباكستان ضد الهند ، ولكن الحقيقة التى لا تقبل جدلا ان هذا العون يزيد فى قدرة الباكستان على مهاجمة الهند . لذلك قلنا فى عبارة لا لبس فيها ولا ابهام بأن هذا العون قد غير وجه مشكلة كشمير لأن الجيوش الباكستانية ، حتى اذا انسحبت من اراضى كشمير وعسكرت على مسيرة عشرين أو ثلاثين ميلا من حدودها ، فان قوتهم العسكرية المتزايدة تتيح لهم فرصة اقوى كى يضربوا ضربتهم ويفيروا على كشمير مرة اخرى من قواعدهم . لذلك كان علينا أن نعيد التفكير فى هذه المسألة وان نحاول حلها بأسلوب يختلف عن سابقه ، بعد ان ازداد الموقف تعقيدا من جراء العون العسكرى الأمريكى والمواثيق العسكرية التى ارتبطت بها الباكستان

ان هذا العون العسكرى الذى تقدمه الولايات المتحدة للباكستان ، مضافا اليه عضوية الباكستان فى مواثيق عسكرية ، كمعاهدة جنوب شرقى آسيا وحلف بغداد ، قد قضى على الاقتراح باجراء استفتاء فى كشمير من أساسه ، وانتزعته انتزاعا من جذوره . ان الموقف الحالى يتلخص فى أن فرق الجيش الباكستانى لم تجل بعد عن اراضى كشمير ، وان عوامل جديدة قد استجدت على الموقف ويجب ان تحسب لها الهند كل حساب

لذلك فأننى قد صارحت قادة الباكستان بأن من العبث أن نظل نجر فى أذيال هذه المسألة ، وأن علينا أن نعرف بالظروف الجديدة ، وأن نحاول حل هذه المشكلة فى ضوءها ، لا لأننى أريد ان أغلق الباب فى وجه كل مباحثات جديدة ، ولكن لانه ليس من سداد الرأى ان

ينتظر منى أن أفعل ماكنت أفعله في هذا الصدد منذ تسع سنوات ،
دون أن ألقى بالا الى التطورات الجديدة التى حدثت منذ ذلك الوقت
لقد تحملت الهند عبئا ثقيلا وقع على كاهلها من جراء هجرة
الهندوس من البنغال الشرقية اليها فى أعداد ضخمة . وفى عقيدتى أن
هذه الهجرة وثيقة الصلة بمشكلة كشمير نفسها . فقد تبدو هاتان
المسألتان مختلفتين فى طبيعتهما ، ولكنهما فى رأى متصلتان ببعضهما
بأوثق الصلات

اننى لا أريد أن أرى مواطنى يهددون ويتوعدون ، أو يهزون
أيديهم بالنذر ، أو يلوحون بسيوفهم وعيда ، بل علينا أن نتبع سبيل
من اهتدى ، وأن نسلك طريق الحكمة والرشاد ، فما من مشكلة
يمكن حلها عن طريق النذر والتهديد . لذلك كنت حريصا على
أن تدرك صحافتنا ، وأن يدرك أهلنا ، أن قضيتنا فى كشمير قضية
عادلة متينة . ولذلك كان حقا علينا ، ونحن نعتمد على قواتنا الكامنة ،
أن نتجنب التناوب بالالفاظ ، والتراشق بالعبارات ، وأن نكف عن نقد
بعضنا بعضا ، أذ لامناص لنا من أن نتعاون على حل مشكلة كشمير
يوما ما

فهرس

صفحة

| | |
|----|-------------------------------------|
| ٣ | اكراه وعدوان |
| ٦ | اناة الهند وصبرها |
| ١٠ | عهد وأمانة |
| ١٤ | انكار فاعتراف |
| ٢١ | قلب الحقائق |
| ٢٤ | كشمير جزء لا يتجزأ من الهند |
| ٢٧ | كشمير والهند |
| ٣٢ | انضمام كشمير الى الهند كامل الاركان |
| ٣٧ | العون العسكري الامريكى للباكستان |
| ٤٠ | المسلك الودى |
| ٤٥ | الحل العملى |

صدر عن مكتب النشر والاستعلامات

للسفارة الهندية بالقاهرة

سبتمبر ١٩٥٦



4.913
1922

مكتبة الإسكندرية
Bibliotheca Alexandrina



0224214